# صندوق النقد العربي

**التقرير السنوي 2003**

# المحتويات

**الصفحة**


| | |
|---|---|
| تقديم ..... | 1 |
| نشاط الصندوق خلال عام 2003 ..... | 3 |
| النشاط الإقراضي ..... | 8 |
| النشاط الاستثماري ..... | 20 |
| نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية ..... | 23 |
| نشاط التدريب ..... | 25 |
| نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية ..... | 28 |
| نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية ..... | 30 |
| التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ..... | 32 |
| التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية ..... | 35 |
| النشرات والتقارير الدورية والدراسات ..... | 37 |
| الوضع المالي الموحد للصندوق ..... | 40 |
| البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات ..... | 47 |
| جداول قروض الصندوق ..... | 66 |
| جداول عامة ..... | 75 |
| التنظيم والإدارة ..... | 79 |

## تقديـــم

**أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي**

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2003، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

**د. جاسم المناعي**
**المدير العام**
**رئيس مجلس المديرين التنفيذيين**

**أبريل 2004**

## نشاط الصندوق خلال عام 2003

حرص الصندوق خلال عام 2003، على زيادة فاعلية مساهماته في تلبية الاحتياجات المتنامية لدوله الأعضاء في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه. ويأتي ذلك منسجماً مع جوهر الاستراتيجية التي اعتمدها لبلورة برامج عمله المختلفة، والمرتكزة على المتابعة المستمرة للأوضاع والتطورات الاقتصادية الداخلية في الدول الأعضاء والتشاور مع الجهات المسؤولة حولها، وتقييم آثار وانعكاسات المستجدات في البيئة الاقتصادية الدولية عليها.

ويسعى الصندوق بذلك، إلى مساعدة دوله الأعضاء في جهودها الرامية للإصلاح والتكيف ودعم برامج التنمية، في ظل تطورات سياسية إقليمية غير مواتية، وظروف اقتصادية دولية صعبة نسبياً. وفي هذا الخصوص، يلاحظ أن الأوضاع الاقتصادية الدولية اتسمت بهشاشة النمو في معظم الدول الصناعية الرئيسية، وباحتدام المنافسة في الوقت نفسه، على الأسواق الوطنية والدولية بفعل تنامي تيارات العولمة والاندماج الاقتصادي الدولي، مما زاد من حدة الأعباء والتحديات التي تواجه الدول المختلفة ومن بينها الدول الأعضاء. وقد تطلب كل ذلك من الصندوق، إضفاء قدر أكبر من المرونة على برامج وآليات عمله وأنشطته وتطويرها، بحيث تستجيب بشكل أفضل، وفق ما هو متاح من موارد، لاحتياجات الدول الأعضاء.

ففي مجال النشاط الإقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2003 ثلاثة قروض جديدة، منها قرضين ممتدين لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتي، وقرضاً ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي للمملكة المغربية. ولقد بلغت القيمة الإجمالية لتلك القروض نحو 66.6 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)* أو ما يعادل حوالي 300 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة مع مبلغ القروض التي تم تقديمها خلال عام 2002.

وتجدر الإشارة، إلى أن القرض الممتد المقدم لجمهورية مصر العربية في عام 2003 بمبلغ 55.125 مليون د.ع.ح.، هو القرض التاسع الذي تحصل عليه مصر، علماً بأن الصندوق كان قد قدم لمصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية، أربعة قروض، منها قرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي وقرض تلقائي وآخر تعويضي. واستهدف القرض الجديد المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات دعماً لجهود التصحيح التي تبذلها السلطات المصرية للحد من التراجع النسبي الذي طرأ على معدلات النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وبالنسبة لجيبوتي، بلغ حجم

* يعادل الدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.) ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. وقد بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 4.457916 كما في 31 ديسمبر 2003 (4.078572 دولار أمريكي كما في31 ديسمبر 2002).

القرض الممتد الذي حصلت عليه، للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات ودعم جهود استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي 367.5 ألف د.ع.ح. أما بالنسبة للمغرب، فإن القرض الجديد المقدم لها بمبلغ 11.1 مليون د.ع.ح.، يمثل ثالث قرض تحصل عليه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، وذلك استمراراً من الصندوق في دعم جهود المغرب في مجال إصلاح وتطوير أداء هذا القطاع الحيوي الهام.

هذا ولقد سبق تقديم القروض الثلاثة للدول المذكورة، إيفاد الصندوق لبعثة مشاورات لكل دولة منها للوقوف على الأوضاع والتطورات الاقتصادية لديها، ومناقشتها مع الجهات المختصة، ومن ثم، التوصل معها إلى اتفاق حول عناصر البرامج الإصلاحية التي يلتزم بتنفيذها والتي يتم دعمها بالقروض المطلوبة. وفي هذا الصدد، شملت المشاورات مع كل من مصر وجيبوتي الجوانب المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الكلية، والسياسات والإجراءات المناسبة لتعزيزها وتقويتها. كما غطت المشاورات مع المغرب، جوانب الإصلاح الإضافية المطلوبة لاستكمال الإصلاحات الهامة التي نفذتها المغرب في السابق بدعم من الصندوق، سعياً لتحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي. وإلى جانب بعثات المشاورات مع الدول الثلاث المشار إليها، أوفد الصندوق في عام 2003، بعثة مشاورات إلى جمهورية القمر المتحدة، لتقديم معونة فنية بغرض دراسة جدوى إنشاء مصرف تجاري جديد، إضافة إلى تحديد مدى إمكانية استفادتها من تسهيلات الصندوق.

ومن جانب آخر، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق في عام 2003، في سياق مراجعة شروط الإقراض المعمول بها لدى الصندوق، على إجراء تغيير نوعي هام في أسلوب تحديد الفائدة على القروض. وتمثل ذلك، في التحول من أسلوب أسعار الفائدة الثابتة على القروض الذي سار عليه الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة. وللدولة المقترضة وفق الأسلوب الجديد، حق الاختيار بين نظامين هما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، ونظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام الأخير، هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني.

أما في مجال الاستثمار، وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية خلال عام 2003 والمتمثل في بدء تحسن وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وتحسن أسواق الأسهم وترافق ذلك مع تدني معدلات التضخم واستمرار الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة، استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يعتبر جيداً عند الأخذ في الاعتبار الأسلوب المتحفظ الذي يطبقه الصندوق في إدارة استثماراته. وتتكون محفظة الصندوق من قسمين القسم الأول محفظة أموال سائلة يديرها الصندوق داخلياً ويمثل نحو 57 في المائة من إجمالي المحفظة. أما القسم الثاني، فيضم محافظ الاستثمار المدارة

خارجياً من قبل مدراء محافظ خارجيين والمكونة من محافظ السندات والإستراتيجيات البديلة ويمثل نحو 43 في المائة من إجمالي المحفظة.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. كذلك يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع بنسبة 25 في المائة عما كانت عليه في نهاية العام السابق.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، وسعياً لزيادة الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات الوافية حول هذه الأسواق وما توفره من إمكانات استثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي، فلقد حرص الصندوق على توسيع وتطوير قاعدة البيانات التي أنشأها في عام 1994، حيث ارتفعت تغطيتها في عام 2003 إلى أربعة عشر سوقاً بعد انضمام الأسواق المالية في كل من السودان والجزائر إليها. وقد قام الصندوق بمدها بالأجهزة والبرمجيات التي تمكنها من تزويده بالمعلومات والبيانات اللازمة لتغطية أنشطتها ونشرها ضمن النشرات الفصلية التي يصدرها والتي وصل عددها مع نهاية عام 2003 إلى ستة وثلاثين عدداً.

وفي مجال التدريب، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وقام في هذا الإطار خلال عام 2003، بعقد تسع دورات تدريبية إضافة إلى عقد حلقة عمل وندوتين، بحيث ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمها خلال الفترة حتى نهاية 2003 إلى 107 دورة تدريبية و9 حلقات عمل، استفاد منها 3,577 متدرباً من الكوادر العربية. ولقد تناولت الدورات التسعة، التي تم تنظيمها في عام 2003، موضوعات مختلفة شملت إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي ومكافحة غسل الأموال والرقابة على المصارف وسياسات إصلاح القطاع المالي وبناء وتحليل مؤشر الأسعار والبرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية والإحصاءات النقدية والمالية وإدارة المحافظ الاستثمارية وإدارة المصروفات العامة. وبالإضافة لهذه الدورات، نظم الصندوق حلقة عمل حول إدارة الدين العام وندوة للإعلاميين عن القضايا المالية وأخرى لكبار المسؤولين حول القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

وفي مجال المعونة الفنية، والتي وسع الصندوق من نشاطه فيها خلال السنوات الأخيرة، استجاب الصندوق للطلب المقدم من البنك المركزي لسلطنة عمان لتقديم معونة فنية في مجالي تجميع وعرض إحصاءات ميزان المدفوعات وأساليب إعداد المسوح الإحصائية اللازمة لها، وذلك بانتداب أحد الخبراء الدوليين من ذوي الخبرة الطويلة في هذا

المجال لإنجاز المهمة. كما استجاب الصندوق لطلب من جمهورية القمر المتحدة، حيث أوفد خبيرين خارجيين قاما بإعداد دراسة جدوى إنشاء مصرف تجاري جديد. كذلك أوفد الصندوق، بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية بعثة معونة فنية لمساعدة السلطات اللبنانية في التحضير والإعداد للخطوات اللازمة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. كما أوفد الصندوق خبيراً إحصائياً إلى الأمانة العامة لمجلس التخطيط بدولة قطر، استجابة لطلب الأمانة المتعلق بالاحتياجات الفنية لتنفيذ مشروع إعداد الرؤية المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر ومتطلبات وضع واستخدام نموذج قياسي للاقتصاد الكلي للدولة.

وفي مجال أعمال مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي يتولى الصندوق أمانته، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق، واجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس التي عقدت في سبتمبر 2003 بدولة قطر، إضافة للاجتماع الثاني عشر للجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والتي تشمل عضويتها مديري الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه في موعده. كما شارك في الندوة السنوية المشتركة الخامسة عشرة التي ينظمها بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وكان موضوع الندوة : "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية".

وفي إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم الصندوق والمنظمة دورتين تدريبيتين في كل من مصر وقطر، كانت الأولى حول "برنامج الدوحة للتنمية وتفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف" والثانية حول "السياسة التجارية والنظام التجاري متعدد الأطراف"، إضافة إلى تنظيم اجتماع وزاري مشترك بين وزراء المالية ووزراء التجارة العرب بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمة.

وبالإضافة لذلك، شارك الصندوق في عدد من اللقاءات الإقليمية والدولية التي تناولت موضوعات وقضايا ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دوله الأعضاء. كما استمر الصندوق بالاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة والتي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2003 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية الذي لعب الدور المحوري في نشأته وقيامه. ولقد بلغت قيمة المبالغ المسحوبة التي وفرها البرنامج لتمويل مبادلات تجارية عربية خلال عام 2003 نحو 545 مليون دولار أمريكي، مما رفع القيمة الإجمالية للمبالغ المسحوبة منذ بدء البرنامج نشاطه في عام 1991 إلى

حوالي 3.0 مليار دولار أمريكي. كما ارتفع عدد الوكالات الوطنية التي يوفر لها خطوط الائتمان، ويتعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلالها، إلى 138 وكالة في 19 دولة عربية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من الدراسات، وواصل إصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تغطي مجالات الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، إضافة إلى إصدار النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

## النشاط الإقراضي

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل المتاحة للصندوق استخدامها لتحقيق أهداف إنشائه. ويمارس الصندوق دوره في هذا المجال من خلال التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه. ويصاحب تقديم معظم هذه التسهيلات التشاور مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها حول سياسات وإجراءات الإصلاح المطلوبة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والنهوض بها.

ويقدم الصندوق هذه التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك على هيئة قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير، بغرض المساهمة في دعم موازين المدفوعات وتسريع تنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية التي يتم الاتفاق عليها في إطار المشاورات مع الدول المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق كان يقدم قروضه بأسعار فائدة ثابتة وذلك منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978. وفي إطار المراجعة الدورية التي يقوم بها الصندوق لشروط الإقراض المعمول بها لديه، وافق مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 2003 على إجراء نقلة نوعية هامة في أسلوب تحديد الفائدة على قروضه، وذلك لتحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. وبمقتضى ذلك، تقرر أن يتحول الصندوق من أسلوب أسعار الفائدة الثابتة على قروضه إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة. كما تقرر أن يوفر الصندوق قروضه في إطار الأسلوب الجديد وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها منهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما النظام الثاني فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة، على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني.

### أنواع التسهيلات الائتمانية

يقدم الصندوق نوعين من التسهيلات الائتمانية، يتعلق أولهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتصل بذلك من إصلاحات اقتصادية يتم التشاور والاتفاق مع السلطات المختصة حولها. وهذه الإصلاحات مرتبطة إلى حد كبير في مجملها بالأوضاع الكلية للاقتصاد. بينما يتعلق النوع الآخر من التسهيلات

الائتمانية التي يوفرها الصندوق، بدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها. وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار في المرحلة الحالية، على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه، اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج إصلاحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج إصلاح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما التسهيلات التي تقدم لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في **تسهيل التصحيح الهيكلي** الذي تقتصر تغطيته في الوقت الحالي على القطاع المالي والمصرفي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل والذي أدخل العمل به في عام 1998 وجد قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء. ويعكس ذلك متابعة الصندوق لأوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها حيث يلاحظ تحول الزخم الإصلاحي فيها في السنوات الأخيرة باتجاه الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الحالية لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود التصحيح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما وجده التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد للتسهيل، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى كما كان معمولاً به في البداية.

ويعتبر التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وبأخذ التسهيل في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

**القروض والسحب والسداد**

قدم الصندوق ثلاثة قروض جديدة خلال عام 2003، منها قرضين ممتدين لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتي، وقرضاً ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي للمملكة المغربية. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الجديدة نحو 67 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل حوالي 300 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك زيادة هامة بالمقارنة مع القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2002.

وقد استهدف القرض الممتد المقدم لجمهورية مصر العربية بقيمة إجمالية قدرها 55.125 مليون د.ع.ح، المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم جهود التصحيح التي تقوم بها السلطات المصرية لتحسين مقومات الأداء للاقتصاد المصري وزيادة تنافسيته وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية. ويذكر أن الاقتصاد المصري عانى مؤخراً من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تضافر عوامل خارجية غير مواتية. وكانت مصر قد حصلت خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة على أربعة قروض، منها قرضين ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، بالإضافة إلى قرض تلقائي وآخر تعويضي.

كذلك استهدف القرض الممتد المقدم لجمهورية جيبوتي بمبلغ 367.5 ألف د.ع.ح. المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ومساندة جهود التصحيح التي واصلت السلطات الجيبوتية القيام بها في السنوات الأخيرة بدعم من الصندوق والجهات المانحة، لإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي واستعادة معدلات النمو الموجبة.

وأخيراً، وفي إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، قدم الصندوق قرضاً جديداً للمملكة المغربية بمبلغ 11.1 مليون د.ع.ح. هو الثالث من نوعه لهذا البلد العضو. وقد جاء هذا القرض، لاستكمال الإصلاحات الهامة التي تقوم بها السلطات المغربية لتحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي، وتهيئة الظروف المشجعة على نمو النشاط الادخاري والاستثماري، والتي وفر لها الصندوق الدعم خلال السنوات السابقة بالقرضين الأول والثاني من التسهيل.

**جدول رقم (1)**

**القروض المقدمة خلال عام 2003**

(ألف دينار عربي حسابي)

| الدولة | نوع القرض | قيمة القرض |
|---|---|---|
| مصر | ممتد | 55,125.00 |
| جيبوتي | ممتد | 367.50 |
| المغرب | تسهيل التصحيح الهيكلي | 11,100.00 |
| **المجموع** | | **66,592.50** |

ولقد بلغ إجمالي السحب خلال عام 2003، على هذه القروض الجديدة المقدمة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض حوالي 33 مليون د.ع.ح. وباحتساب القروض الجديدة المقدمة خلال عام 2003، يرتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى 127 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 998.5 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل قرابة 4.4 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض ما مجموعه ثلاثة عشرة دولة من الدول الأعضاء.

وكما هو مبين في الشكل رقم (1)، تصدرت القروض التلقائية لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي، حيث بلغت نحو 30 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها. ويلي القروض التلقائية القروض الممتدة التي بلغت نسبتها نحو 28 بالمائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، ثم قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 16 في المائة من الإجمالي.

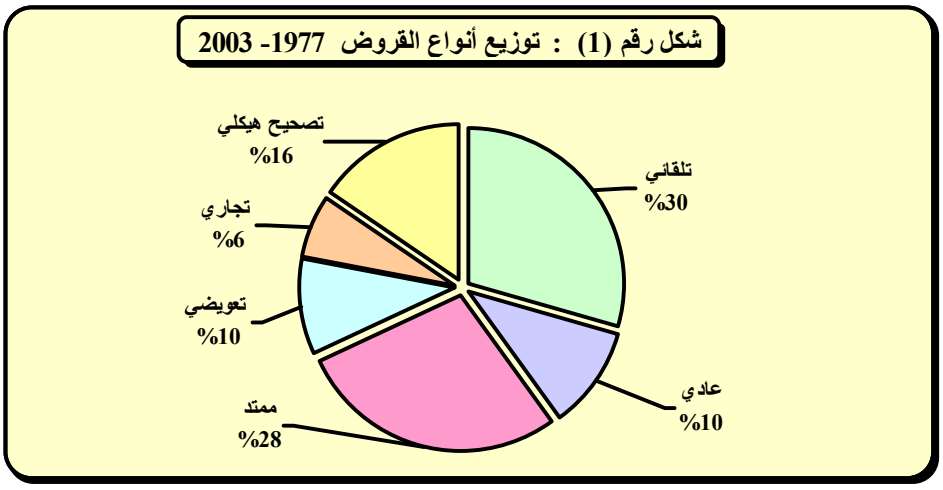

ويجدر بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي أصبحت تتخذ أهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 13 قرضاً من أصل 24 قرضاً تم منحها للدول الأعضاء خلال الفترة منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض عام 1998. ويوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 56 بالمائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ عام 1998. ويبين الجدول رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء مقسمة حسب نوع القرض المقدم.

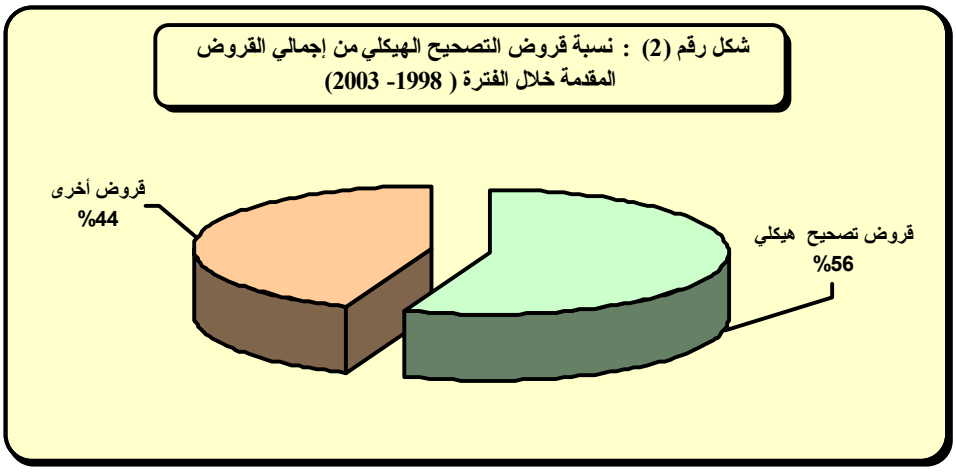


وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2003 ما قيمته 68.4 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل عشر دول مقترضة هي الأردن، المغرب، مصر، تونس، الجزائر، جيبوتي، لبنان، موريتانيا، اليمن والسودان.

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2003 نحو 241 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 75.6 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ونحو 52.1 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، وذلك مقارنة بمبلغ 276 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2002، يمثل 86.6 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ونحو 58.4 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 277 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2003 وذلك مقارنة بمبلغ 278 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2002. ويعادل ذلك ما نسبته 86.8 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل و59.8 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، مقابل 87.3 في المائة و58.8 في المائة تباعاً في عام 2002.

**جدول رقم (2)**
**السحب والسداد من القروض خلال عام 2003**

(ألف دينار عربي حسابي)

| الدولة | السحب | | | السداد |
|---|---|---|---|---|
| | من القروض المقدمة خلال عام 2003 | من القروض السابقة | المجموع | |
| الأردن | - | - | - | 2,208 |
| المغرب | 5,550 | - | 5,550 | 9,502 |
| مصر | 27,563 | - | 27,563 | 28,948 |
| تونس | - | - | - | 5,106 |
| الجزائر | - | - | - | 15,289 |
| جيبوتي | 153 | - | 153 | 153 |
| لبنان | - | - | - | 1,440 |
| موريتانيا | - | - | - | 1,205 |
| اليمن | - | - | - | 3,833 |
| السودان | - | - | - | 699 |
| **المجموع** | **33,266** | **-** | **33,266** | **68,383** |

**المشاورات مع الدول الأعضاء**

شملت المشاورات التي أجراها الصندوق مع الدول الأعضاء المقترضة خلال عام 2003، جانبي جهود التصحيح الاقتصادي الكلي وجهود التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. وفي هذا الصدد، دارت المشاورات مع السلطات في مصر وجيبوتي حول طلب كل من البلدين الحصول على قرض ممتد. كما دارت المشاورات مع المغرب حول الطلب الذي تقدمت به للحصول على قرض ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي.

وتم خلال هذه المشاورات دراسة وتقييم الأداء والتطورات الاقتصادية، وتبادل الآراء مع الجهات المختصة والوصول إلى اتفاق معها حول عناصر برامج التصحيح المدعومة بتسهيلات الصندوق.

**فبالنسبة لمصر**، أظهرت المشاورات أن الاقتصاد المصري تعرض اعتباراً من النصف الأخير من عام 1997 لثلاث صدمات خارجية أثرت على إيرادات السياحة، والإيرادات من النفط والتدفقات الاستثمارية، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. كما أن الوضع المالي للحكومة قد تراجع أيضاً نتيجة لزيادة النفقات الاستثمارية المرتبطة بالمشروعات الكبرى من جهة، وضعف أداء إيرادات الحكومة في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد أدت الزيادة في الاحتياجات التمويلية للحكومة إلى ارتفاع نسبة صافي الدين المحلي للناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للوضع النقدي، فقد تأثر بالتطورات في الوضع المالي للحكومة، حيث ارتفعت السيولة المحلية بمعدلات متزايدة حتى بلغ معدل الزيادة 16.9 في المائة خلال عام 2003/2002، وذلك كنتيجة أساسية لارتفاع الائتمان المحلي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، انعكست التغيرات السالبة في البيئة الخارجية المشار إليها على وضع المدفوعات الخارجية، وذلك بظهور العجز في الحساب الجاري وفي الميزان الكلي للمدفوعات بعد فترة من الفوائض المتواصلة خلال السنوات 1991/1992-1996/1997. كما تعرض سوق وسعر الصرف للضغوط، وانخفضت الاحتياطيات الخارجية التي كانت قد وصلت إلى قرابة 20 مليار دولار إلى نحو 14 مليار دولار أمريكي.

وتنبغي الإشارة بالنسبة إلى سعر الصرف، إلى قيام السلطات المصرية بإضفاء قدر من المرونة عليه خلال عام 2001 بعد فترة طويلة من تثبيته، ومبادرتها في يناير 2003 بإجراء نقلة نوعية هامة في إدارة سياسة سعر الصرف باعتمادها لأسلوب التعويم.

ولقد تم الاتفاق في المشاورات على أن التحدي الذي يواجه الاقتصاد المصري هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تساعد على توفير فرص العمل المنتج وتقليص مستوى البطالة، وأن الضعف الذي اعترى وضع السياسة المالية وتباطؤ وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بشكل عام، قد كانت له آثاره في تراجع نتائج الأداء الاقتصادي.

وفي ضوء ذلك، تم وضع البرنامج الإصلاحي للحكومة المصرية في إطار للمدى المتوسط يعطي الأولوية في المرحلة القادمة لاستكمال إصلاح سياسة سعر الصرف وترتيب وإصلاح وضع مالية الحكومة واتباع سياسة نقدية تقييدية. وفي هذا الإطار، فقد تم وضع برنامج تصحيحي لعام 2004/2003 يتضمن الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في حدود 3-4 في المائة.
- احتواء معدل التضخم في حدود 5 - 6 في المائة.
- احتواء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 440 مليون دولار .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، فقد اشتمل البرنامج على مزيج متوازن من السياسات والإجراءات التصحيحية، والتي تضمنت في مجال السياسة المالية، العمل على تقليص العجز الكلي في الموازنة من خلال مجموعة متنوعة من إجراءات تنمية الإيرادات والحد من نمو الإنفاق وترشيده. وفي مجال السياسة النقدية، العمل على الحد من التوسع في السيولة المحلية وفي صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، وذلك مع سعي السلطات في الوقت نفسه للقيام بتطبيق مجموعة متنوعة من الإجراءات ترتبط بتطوير عمل السياسة النقدية والتوجه نحو استخدام أسلوب استهداف التضخم

في المستقبل، إضافة إلى الجهود المستمرة المبذولة في مجال إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي. كما تضمن البرنامج العمل على تنظيم سوق الصرف الأجنبي على هدى قواعد السوق بغية الوصول إلى هدف توحيد سعر الصرف. كذلك ستعمل السلطات على اتخاذ إجراءات في مجال الإصلاح التجاري من أجل زيادة اندماج مصر في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك في تسريع وتنشيط معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

**وبالنسبة لجيبوتي،** تبين من دراسة الأوضاع الاقتصادية والتشاور مع المسؤولين أن السلطات الجيبوتية حققت قدراً من النجاح النسبي في إرساء مقومات الاستقرار الكلي واسترجاع معدلات النمو الموجبة، وذلك من خلال السياسات والإصلاحات الهيكلية التي قامت بتنفيذها في ظل برامج الإصلاح المتتالية. فقد تم تخفيض العجز المالي بدرجة ملحوظة ليبلغ نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002، كما تم احتواء معدل التضخم في حدود 2 في المائة، والعجز الجاري في ميزان المدفوعات في حدود 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من هذه النتائج الجيدة نسبياً التي أمكن تحقيقها في مجال الأوضاع الاقتصادية الكلية، إلا أن الاقتصاد الجيبوتي لا زال يواجه العديد من التحديات المتمثلة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ورفع مستوى معيشة السكان وتوفير فرص العمل المنتج.

وفي ضوء ذلك، وإدراكاً من السلطات الجيبوتية لأهمية إيجاد معالجة مناسبة لهذه التحديات، في نفس الوقت الذي تتواصل فيه مساعي ترسيخ وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، فقد قامت بتبني استراتيجية طويلة المدى لتخفيض حدة الفقر. وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية متكاملة، تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وتنمية بشرية طويلة المدى، وتنفيذ برامج لتحسين أوضاع السكان الأشد فقراً، واعتماد مبدأ الإدارة المالية السليمة بهدف إدخال المزيد من الشفافية في إدارة الموارد المالية وتعزيز كفاءة استخدامها.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم الاتفاق خلال المشاورات مع السلطات الجيبوتية على عناصر برنامج التصحيح الاقتصادي لعام 2003. ويتضمن البرنامج الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.0 في المائة.
- المحافظة على معدل التضخم في حدود 2.0 في المائة.
- احتواء العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (شاملاً التحويلات الرسمية) في حدود 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستقوم الحكومة خلال السنة بانتهاج السياسات اللازمة واتخاذ عدد من الإجراءات المؤدية، لتخفيض العجز المالي وتقليص معدل التضخم وتعزيز الوضع الخارجي. كما ستواصل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتشجيع دور القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد، وذلك من خلال استكمال الإجراءات المتعلقة بتخصيص بعض الشركات العامة، وتخفيض كلفة عوامل الإنتاج من خلال مراجعة قوانين العمالة، والتجارة والاستثمار بهدف توفير الإطار الملائم من الحوافز على هدى قواعد اقتصاد السوق. كما ستواصل السلطات أيضاً، استكمال الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي المتمثلة في تصفية مصرفين ودعم قدرات البنك المركزي على رقابة الجهاز المصرفي وذلك بهدف ضمان سلامته، كما ستسعى إلى تطبيع العلاقات مع الدائنين.

**أما بالنسبة للمغرب**، والتي تقدمت للحصول على قرض ثالث ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، فيذكر أن السلطات المغربية كانت قد نفذت مجموعة من الإصلاحات في هذا القطاع خلال الفترة 1999-2001، مدعومة بالقرضين الأول والثاني من التسهيل.

وقد شملت مجالات الإصلاح في البرنامج المدعوم بالقرض الأول، تنشيط سوق الأوراق المالية، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات الإقراض المتخصصة، وتحسين وتطوير السوق الثانوي لأدوات الدين العام. كما شملت الإصلاحات في البرنامج المدعوم بالقرض الثاني، تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحسين الرقابة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة والإشراف على قطاع التأمين.

ونتيجة لهذه الإصلاحات، استطاعت السلطات المغربية أن تقطع شوطاً مهماً في مجال تحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي بالبلاد. وقد اتسمت تلك الإصلاحات بالتدرج والاستمرارية من أجل الوصول بالقطاع المالي والمصرفي لمستوى يتناسب مع المستوى السائد لدى الشركاء الماليين والتجاريين، مراعاة لتوجه الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي وما يتطلبه ذلك من زيادة في القدرة التنافسية. وبفضل ذلك، أصبح القطاع المصرفي المغربي أكثر تحرراً وتحديثاً، وبات يعتمد بدرجة كبيرة على قوى السوق. وفي الوقت نفسه، شهدت أسواق المال المغربية تطوراً ملحوظاً سواء من ناحية تنظيمها وسير عملها، أو من ناحية الأطر القانونية والتشريعية والمؤسسية التي تحكمها.

ولقد تم الاتفاق خلال المشاورات التي دارت مع السلطات المغربية في عام 2003، على أهمية مواصلة الإصلاحات في هذا القطاع بهدف تعزيز وترسيخ النتائج التي تحققت، والاستمرار في معالجة أوجه الضعف المتبقية وتهيئة البيئة المشجعة لتطور ونمو المؤسسات والأدوات والأسواق المالية، وذلك من خلال القيام باتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات الرامية إلى تعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، بما يرفع من كفاءة حشد وتخصيص الموارد للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

وضمن هذا الإطار، تم الاتفاق مع السلطات المغربية حول عناصر البرنامج الثالث للإصلاح في القطاع المالي والمصرفي الذي سينفذ خلال الفترة يوليو 2003- يوليو 2004. وتتركز الإصلاحات المضمنة في البرنامج التي تم الاتفاق حولها على المحاور التالية :

- تحسين إدارة المديونية المحلية.
- مواصلة إعادة هيكلة مؤسسات الإقراض المتخصصة.
- تحديث أساليب تمويل الإسكان الاجتماعي.
- تعزيز الرقابة في سوق الأوراق المالية.
- تطوير عملية تحويل أجل الادخار.

**وبالإضافة إلى المشاورات مع الدول الثلاث** المذكورة أعلاه، قام الصندوق في عام 2003 بإيفاد أول بعثة مشاورات **لجمهورية القمر المتحدة** للوقوف على أوضاعها الاقتصادية، وتحديد مدى إمكانية استفادتها من موارد الصندوق، إضافة إلى تقديم معونة فنية لها تتعلق بإجراء دراسة جدوى إنشاء مصرف تجاري جديد. ويذكر أن جمهورية القمر انضمت إلى عضوية الصندوق في عام 1999 وسددت حصتها في رأس المال في مارس 2003.

ولقد ركزت المشاورات على القضايا المرتبطة بضعف معدلات النمو التي ظلت منذ الثمانينات في مستوى أقل من معدلات نمو السكان، في ظل المشاكل السياسية التي تمر بها جمهورية القمر، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى نحو 60 في المائة من إجمالي السكان.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن الوضع المالي للحكومة قد تأثر بحالة عدم الاستقرار السياسي وضعف الأداء الاقتصادي، وضعف التحصيل الجمركي الذي يمثل أهم مصادر الإيرادات في موازنة الدولة، إضافة إلى محدودية الدعم من المانحين. وقد بلغ العجز المالي للحكومة في عام 2002 نحو 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الخارجي، يقدر أن يسجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات عجزاً خلال عام 2003 يقدر بنحو 791 ألف دينار عربي حسابي، وذلك في أعقاب تحقيق فوائض كلية خلال الفترة 2000-2002. ويعزى العجز المتوقع في عام 2003 إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري، حيث يقدر أن تنخفض قيمة الصادرات بحوالي الثلث مقارنة بعام 2002 نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع المصدرة الرئيسية، بالإضافة إلى تراجع إجمالي التدفقات من التحويلات الجارية بنحو 11 في المائة عن مستواها في عام 2002 وذلك نتيجة لانخفاض التحويلات الرسمية.

ولقد تم الاتفاق خلال المشاورات على أهمية اكتمال مساعي إنجاز تسوية سياسية شاملة تفسح المجال أمام تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي يحظى بالدعم والمساندة من قبل المجموعة الدولية. وفي هذا الإطار، ودعماً للجهود التي تقوم بها السلطات للحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية على خلفية خطوات الوفاق السياسي التي تم القيام بها حتى الآن، تم التفاهم على أن الدعم المناسب الذي يمكن أن يوفره الصندوق في هذه المرحلة يتمثل في تقديم قرض تلقائي لجمهورية القمر.

**المتأخرات**

بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة على الدول المتأخرة في سداد التزاماتها في نهاية عام 2003، ما يعادل 150.2 مليون د.ع.ح. ويتكون هذا المبلغ من 64.7 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض متأخرة السداد و85.5 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول أدناه.

**جدول رقم (3)**
**أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة**
**كما في 31 ديسمبر 2003**

(ألف دينار عربي حسابي)

| الدولة | أقساط القروض المتأخرة | الفوائد المتأخرة المتراكمة | مجموع المتأخرات |
|---|---|---|---|
| جمهورية الصومال | 14,877 | 29,922 | 44,799 |
| جمهورية العراق | 49,850 | 55,567 | 105,417 |
| **المجموع** | **64,727** | **85,489** | **150,216** |

ولا تتضمن المتأخرات مبلغ 18.4 مليون دينار عربي حسابي، تم تجنيبه وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع جمهورية السودان في 12 يوليو 2001 حول تسوية المتأخرات المستحقة عليها والتي اعتمدها مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (7) لسنة 2001 الصادر في 29 سبتمبر 2001.

ويسعى الصندوق من خلال الجهود التي يبذلها في دعم البرامج التصحيحية الكلية والهيكلية في الدول الأعضاء المقترضة الأخرى، إلى مساعدة هذه الدول في تحسين وتقوية أوضاعها الاقتصادية، وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً، تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

## النشاط الاستثماري

يهدف النشاط الاستثماري في الصندوق إلى الحفاظ على موارده وتنميتها بما يساعد على تحقيق أهدافه وتأمين الموارد اللازمة لمواجهة نفقاته. وتتكون السياسة الاستثمارية للصندوق من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشائه والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين بشأن النشاط الاستثماري وتنظيمه. وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار، والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ تلك السياسة. ويتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق مع طبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية، وترتكز على أربعة معايير رئيسية هي: الأمان والسيولة وحرية التحويل والعائد الأقصى المتاح مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول.

ولعل أهم ما ميز المناخ العام للاستثمار خلال عام 2003 هو بدء تحسن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، خاصة خلال النصف الثاني من العام، بعد أن ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الناشئة ولاسيما في آسيا، وأدى ذلك إلى تحسن أسواق الأسهم وارتفاع حركة الاستثمار وتزايد ثقة المستهلكين وترافق ذلك مع تدني معدلات التضخم واستمرار السلطات النقدية في البلدان الصناعية الكبرى من المحافظة على مستويات متدنية لأسعار الفائدة. وتشير تطورات أسعار الصرف خلال عام 2003 إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه معظم العملات الرئيسية ويعزى ذلك إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض العائد على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي بالمقارنة بمثيلتها بالعملات الرئيسية الأخرى بجانب ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وتلافياً للمخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، حرص الصندوق على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة وهي عملة الأساس للصندوق والعملات المكونة لها وبما يحقق التزاماً شبه كامل بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة، بجانب ذلك يحرص الصندوق على التعامل مع المؤسسات المصرفية التي تتمتع بقدر جيد من التقييمات الائتمانية ويتابع بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات درءاً لأية مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها.

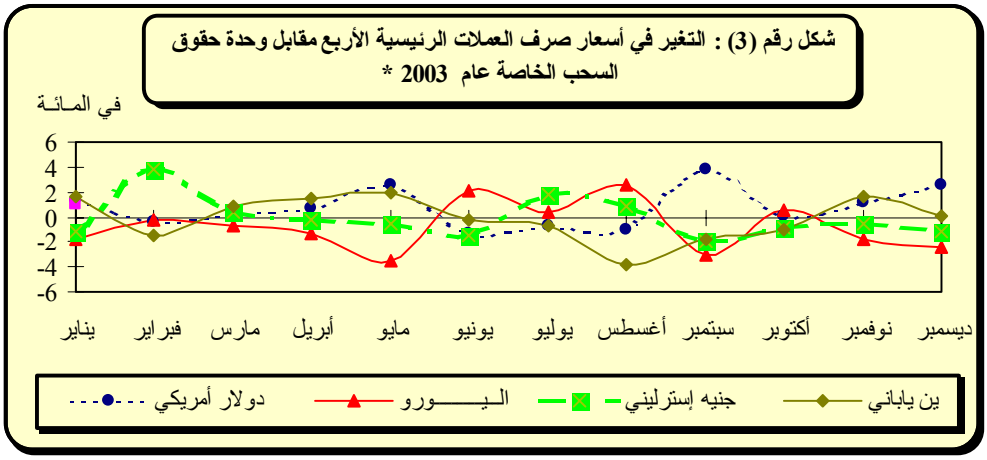


* كان سعر صرف و.ح.س.خ. مقابل العملات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2003 كالآتي : 1.485972 للدولار الأمريكي، و0.832617 للجنيه الإسترليني، و1.178968 لليورو، و158.865243 للين الياباني. بينما كان سعر الصرف كما في31 ديسمبر 2002 كالآتي: 1.359524 للدولار الأمريكي، و0.843482 للجنيه الإسترليني، و1.295895 لليورو، و161.293902 للين الياباني.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية العام الماضي واستمرار الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة خلال عام 2003 استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يعتبر جيداً عند الأخذ في الاعتبار الأسلوب المتحفظ الذي يطبقه الصندوق في إدارة استثماراته. وتتكون محفظة الصندوق من قسمين القسم الأول محفظة أموال سائلة يديرها الصندوق داخلياً وتمثل نحو 57 في المائة من إجمالي المحفظة وحققت عائداً إجمالياً خلال العام بلغ نحو 2.73 في المائة. أما القسم الثاني فيضم محافظ الاستثمار المدارة خارجياً من قِبل مدراء محافظ خارجيين والمتكونة من محافظ السندات والاستراتيجيات البديلة والتي تمثل نحو 43 في المائة من إجمالي المحفظة وقد بلغت نسبة العائد المحقق عليها خلال العام 3.26 في المائة.

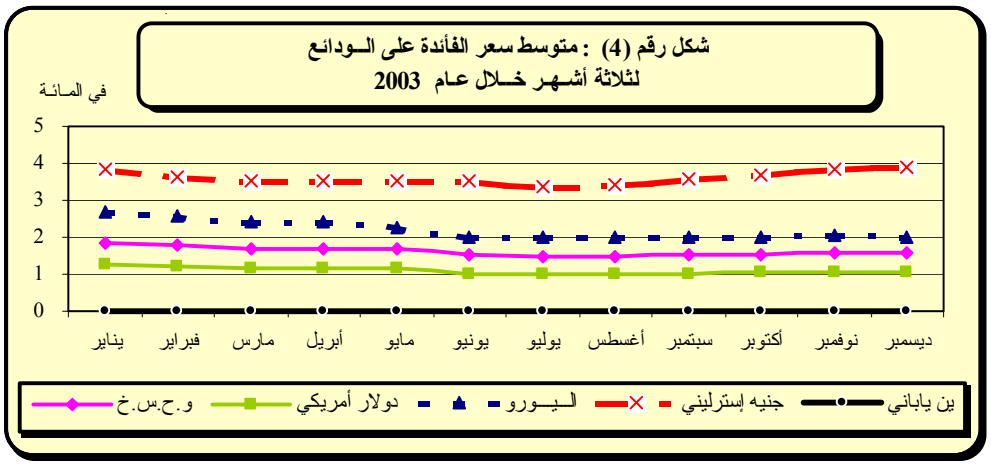

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 137 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2003. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى نحو 1219 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2003 بالمقارنة مع 972 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بصورة دورية بإعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة في الاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات دورياً ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

## نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

في إطار سعيه لزيادة الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات الوافية حول أسواق الأوراق المالية العربية وما توفره من إمكانات للمستثمر المحلي والأجنبي، حرص الصندوق على توسيع وتطوير قاعدة بياناته، التي أنشأها في عام 1994. فقد استكمل الصندوق خلال عام 2003 إجراءات انضمام الأسواق المالية في كل من السودان والجزائر إلى القاعدة ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة فيها إلى أربعة عشر سوقاً. وبموجب اتفاقيات التفاهم الموقعة، قام الصندوق بتزويد هذين السوقين بالأجهزة والبرمجيات التي ستمكنهما من تزويد الصندوق بالمعلومات والبيانات اللازمة لتغطية نشاطهما ضمن الأسواق الأخرى في النشرات الفصلية للصندوق. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تغطية نشاط هذين السوقين في النشرة الفصلية الصادرة في نهاية الربع الأول من هذا العام.

كما واصل الصندوق خلال عام 2003 نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية والتي تشمل على وجه الخصوص رسملة الأسواق العربية وأحجام التداول ممثلة في قيمة وعدد الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وعدد الشركات المدرجة. كما تشمل هذه البيانات مؤشرات الصندوق التي يتم احتسابها لكل سوق وفق منهجية موحدة، بالإضافة إلى المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. ويهدف الصندوق من وراء ذلك، إلى توفير البيانات وجمع المعلومات عن أنشطة هذه الأسواق وإتاحتها للمهتمين بصورة يومية وتمكين المستثمرين فيها من اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة.

وواصل الصندوق خلال هذا العام إصدار النشرات الفصلية حول أسواق الأوراق المالية العربية والتي تشمل بجانب تحليل نشاط وأداء هذه الأسواق، التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاطها بالإضافة إلى التغيرات والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية التي تحكم هذه الأسواق. وقد أصدر الصندوق خلال عام 2003 الأعداد الفصلية الأربعة، ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق إلى ستة وثلاثين عدداً.

وقد أظهرت النشرات الفصلية الصادرة خلال عام 2003 أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية قد شهد تحسناً كبيراً في نهاية هذا العام مقارنة بالعام الذي سبقه. فقد ارتفع المؤشر المركب للصندوق بنسبة 40.9 في المائة ليبلغ 141.9 نقطة. ويعّد هذا المستوى أعلى المستويات التي بلغها مؤشر الصندوق منذ البدء باحتسابه في عام 1994. كما شهدت أحجام أسواق الأوراق المالية العربية هي الأخرى ارتفاعاً قياسياً، إذ ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق في نهاية عام 2003 بنسبة 73.2 في المائة لتبلغ حوالي 361.825 مليار دولار مقابل 208.858 مليار دولار سجلت في نهاية عام 2002. وبالنسبة لأحجام التداول، فقد سجلت ارتفاعاً كبيرا خلال الفترة نفسها، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 252.3 في المائة لتبلغ حوالي 230.417 مليار دولار مقابل 65.400 مليار دولار، كما ارتفع عدد الأسهم

المتداولة في هذه الأسواق بنسبة 37.5 في المائة ليبلغ خلال عام 2003 نحو 63.4 مليار سهم مقابل 46.1 مليار سهم خلال عام 2002. ومن جانب آخر، أظهرت النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق أن غالبية الأسواق المشاركة قد شهدت خلال عام 2003 العديد من التطورات الإيجابية المتعلقة بالأنظمة التشريعية والمؤسسية التي تحكمها. وفي هذا الصدد، أظهرت أن معظم أسواق الدول العربية تتجه في الاتجاه الصحيح من حيث فصل السلطات التشريعية والرقابية عن التنفيذية، وتوفير التشريعات والقوانين والإجراءات التي تنسجم مع المعايير الدولية، والتي تؤدي إلى تطويرها بشكل متنام ومتسارع وتنعكس بشكل إيجابي على اقتصاديات هذه الدول، من خلال تسهيل عمليات الخصخصة والاعتماد على القطاع الخاص بشكل أكبر، ورفع نسبة مساهمة أسواق رأس المال في اقتصاديات الدول العربية.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بالفعاليات التي يشارك فيها الصندوق والخاصة بنشاط أسواق الأوراق المالية العربية، والهادفة إلى تعزيز الروابط مع الهيئات الإقليمية والدولية العاملة في مجال أسواق الأوراق المالية، فقد شارك الصندوق في المنتدى الخامس للبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون حول "تطوير أسواق السندات" الذي عقد في واشنطن خلال شهر يونيو. كما شارك الصندوق في الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في قازاخستان في شهر سبتمبر. وأخيراً، شارك الصندوق في المؤتمر المتخصص حول أسواق رأس المال الذي عقد في الأردن خلال شهر ديسمبر في مقر هيئة الأوراق المالية في الأردن بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

## نشاط التدريب

عقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2003 تسع دورات تدريبية، شملت إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي، مكافحة غسل الأموال، الرقابة على المصارف، سياسات إصلاح القطاع المالي، بناء وتحليل مؤشر الأسعار، البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، الإحصاءات النقدية والمالية، إدارة المحافظ الاستثمارية، إدارة المصروفات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد حلقة عمل حول إدارة الدين، وندوة للإعلاميين بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي للبنك والصندوق الدوليين، وأخيراً ندوة لكبار المسؤولين حول القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

وبذلك، ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية 2003 إلى 107 دورة تدريبية و9 حلقات عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات 3,577 من الكوادر العربية. ونقدم فيما يلي نبذة مختصرة عن هذه النشاطات.

**دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي**

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة، بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ضمن برنامجهما التدريبي المشترك لعام 2003 وبالتعاون أيضاً مع البنك المركزي التونسي، وذلك في تونس خلال الفترة 21–2003/1/31. وتناولت الدورة القضايا الرئيسة المتعلقة بسياسات وبرامج تصحيح الاقتصاد الكلي، وشرح الأسس النظرية وجوانب السياسات المتعلقة بالأسواق المالية وتنظيمها. وقد شارك في هذه الدورة35 مشاركاً من 16 دولة عربية.

**دورة مكافحة غسل الأموال**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي هذه الدورة في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 18 – 2003/2/20. وتناولت الدورة القضايا الرئيسة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استعراض المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المالي بسبب غسل الأموال، ودور الهيئات الدولية والأجهزة الرسمية الوطنية في مكافحة هذه العمليات والحد من مخاطرها والمعايير والقواعد العملية اللازمة لمكافحة مثل هذه العمليات. وقد شارك في الدورة 32 مشاركاً من 19 دولة عربية.

**دورة الرقابة على المصارف**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية هذه الدورة في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 23–2003/2/27. واستعرضت الدورة الأساليب والتطورات والممارسات الحديثة في الرقابة على المؤسسات

المالية، والتي تتعلق بشكل خاص بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وقد شارك في الدورة 37 مشاركاً من 18 دولة عربية.

**دورة سياسات إصلاح القطاع المالي**

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة الإقليمية بالتعاون مع بنك الجزائر وذلك بمدينة الجزائر خلال الفترة 9–2003/3/13. وتم خلال الدورة اطلاع المشاركين فيها على أهم جوانب وأساليب تطوير القطاع المالي والمصرفي. وقد شارك في الدورة 30 مشاركاً من جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

**دورة بناء وتحليل مؤشر الأسعار**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي هذه الدورة في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 4/27 –2003/5/8. واستعرضت الدورة قواعد وأساليب تجميع وإعداد البيانات المتعلقة بالأسعار. وركزت الدورة بشكل أساسي على مؤشرات أسعار المستهلكين والمنتجين، بالإضافة لتقديم محاضرات متعلقة بإحصائيات أسعار التجارة الخارجية. وقد شارك في هذه الدورة 29 مشاركاً من 19 دولة عربية.

**دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 15 –2003/6/26. وهدفت الدورة إلى تمكين المشاركين من العمل، ضمن دراسة تطبيقية، على اختيار سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلي الملائمة في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل آثار هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو. وشارك في الدورة 37 مشاركاً من 20 دولة عربية.

**دورة الإحصاءات النقدية والمالية**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي هذه الدورة في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 8/31 – 2003/9/18. واستعرضت الدورة قواعد وأساليب تجميع وإعداد البيانات وعرضها حسب المنهجية المتبعة في آخر دليل للإحصاءات النقدية والمالية المعتمد دولياً. وبالإضافة لذلك، تناولت الدورة المستجدات في هذا المجال، وذلك في ضوء بروز تيارات الانفتاح والتطورات المالية المتلاحقة في الساحة الدولية. وشارك في الدورة 32 مشاركاً من 19 دولة عربية.

**دورة إدارة المحافظ الاستثمارية**

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة المتخصصة في مجال الاستثمار بالتعاون مع مؤسسة مورغن ستانلي Morgan Stanley وذلك في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 12-15 أكتوبر 2003. واستعرضت الدورة

مفاهيم وأدوات إدارة وتحليل المحافظ الاستثمارية ذات الدخل الثابت، والمستجدات الحديثة في هذا المجال. وشارك في الدورة 35 مشاركاً من 19 دولة عربية.

**دورة إدارة المصروفات العامة**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي هذه الدورة في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 9/28 – 2003/10/9. وتناولت الدورة عرضاً للنواحي التحليلية والممارسات التطبيقية المتعلقة بسياسات الإنفاق العام وشبكات الضمان الاجتماعي. وشارك في الدورة 34 مشاركاً من 19 دولة عربية.

**حلقة عمل إدارة الدين العام**

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الحلقة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق بابوظبي خلال الفترة 25 – 29 أيار/ مايو 2003. وهدفت الحلقة إلى تحديد أهم القضايا المتعلقة بسياسات إدارة الدين العام، والتعرف على تجارب بعض الدول العربية في كيفية إدارة الدين العام، والمشاكل التي تواجهها هذه البلدان في تحسين وضع الدين العام وتخفيف عبئه على الاقتصاد. وقد شارك في هذه الحلقة 35 مشاركاً من 15 دولة عربية.

**ندوة للإعلاميين عن القضايا المالية العالمية والإقليمية**

نظم معهد السياسات الاقتصادية ومعهد صندوق النقد الدولي بالتعاون مع دائرة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي هذه الندوة يومي 17 و 2003/9/18. وهدفت هذه الندوة إلى اطلاع الصحفيين الاقتصاديين على أهم القضايا الاقتصادية والمالية المطروحة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وعلى ما تقوم به المؤسسات الدولية والإقليمية في معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه البلدان، المتقدمة منها أو النامية. وقد شارك في أعمال الندوة 22 من الصحفيين العرب المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية من 17 دولة عربية.

**ندوة لكبار المسؤولين حول القطاع المالي والنمو الاقتصادي**

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي هذه الندوة يومي 7 و2003/12/8 في مقر الصندوق بأبوظبي. وهدفت الندوة إلى استعراض ومناقشة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وسبل تعزيزها من خلال التطوير السليم والكفء للأدوات والمؤسسات والأسواق المالية، كما استعرضت دراسة حالات تطبيقية من الاقتصادات العربية والأجنبية الناشئة. وقد شارك في الندوة نحو 45 من المسؤولين والخبراء العرب والأجانب.

## نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

اتسع نطاق المعونة الفنية التي وفرها الصندوق لدوله الأعضاء في السنوات الأخيرة، سواء في جانب الأنشطة التي تتسم بطابع الاستمرارية، أو في جانب العون الفني المقدم استجابة لبعض الاحتياجات الخاصة المحددة. فبالنسبة للنوع الأول، فقد توسع نشاط التدريب لدى معهد السياسات الاقتصادية. كما تواصل، في إطار بعثات الصندوق لدراسة طلبات الدول الأعضاء الاستفادة من موارد الصندوق، تقديم المشورة الفنية وذلك للمساعدة في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو المستوى القطاعي.

أما بالنسبة للنوع الثاني، فقد اتسع نطاق المعونة الفنية التي قدمها الصندوق ليشمل مجالات أسواق الأوراق المالية العربية، ومجالات نظم الحاسوب والأنظمة المعلوماتية الخاصة بإدارة البنوك المركزية، إضافة إلى توفير الخبراء الخارجيين وانتدابهم للعمل في الدول الأعضاء لإعداد الدراسات ووضع الأدلة وتصميم البرامج وتوفير التدريب المتخصص في المجالات المطلوبة.

وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2003، استجابة لطلب البنك المركزي لسلطنة عمان لمعونة فنية في مجالي تجميع وعرض إحصاءات ميزان المدفوعات، وأساليب إعداد وتنفيذ المسوح الاقتصادية اللازمة لتحسين العمل خاصة في مجالات إحصاءات الخدمات والاستثمارات الخارجية، انتداب أحد الخبراء الدوليين من ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال. وقد قام الخبير في ضوء الدراسة واللقاءات التي أجراها، بإعداد تقرير حول الجوانب المختلفة للموضوع تسلمته السلطات المختصة في البنك المركزي العُماني.

كذلك أوفد الصندوق، استجابة لطلب من جمهورية القمر المتحدة، خبيرين خارجيين، قاما بإعداد دراسة جدوى إنشاء مصرف تجاري جديد. والمعروف أنه يوجد حالياً مصرف تجاري وحيد في جمهورية القمر هو في الأساس فرع لمصرف (BNP) الفرنسي.

كما أوفد الصندوق أيضاً، بعثة إلى لبنان بناءً على طلب الحكومة اللبنانية الحصول على معونة فنية في إطار الجهود التي تبذلها للتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقامت بعثة الصندوق بمقابلة كبار المسؤولين في الحكومة اللبنانية للتعرف على أهداف السياسة الاقتصادية والإصلاحات التي ينفذها لبنان. وقدمت البعثة النصح حول الاستراتيجية التفاوضية التي تدعم طلب التأهل للانضمام للمنظمة، وتخدم في الوقت نفسه جهود لبنان في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي ينفذها لدفع عملية النمو وتحقيق التوازن المالي. كما ساعدت البعثة الفريق الوطني التفاوضي المكلف بالتحضير للمفاوضات مع المنظمة، في إعداد جداول إلتزامات لبنان في مجالات التعرفة الجمركية

للسلع وجداول الالتزامات المتعلقة بتحديد نشاطات الخدمات التي يعتزم لبنان فتحها للمنافسة الأجنبية في إطار اتفاقية (الجاتس).

كذلك، أوفد الصندوق خبيراً إحصائياً إلى الأمانة العامة لمجلس التخطيط بدولة قطر، وذلك استجابة للطلب المقدم من الأمانة في هذا الصدد. ويذكر أن الصندوق كان قد أوفد بعثة من قبله في وقت سابق، للتشاور مع الأمانة العامة لمجلس التخطيط حول الاحتياجات الفنية لتنفيذ مشروع إعداد الرؤية المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر، ومتطلبات وضع واستخدام نموذج قياسي للاقتصاد الكلي لقطر وما يسبقه من تجميع وتحليل البيانات الإحصائية اللازمة. ولقد أعد الخبير الإحصائي المنتدب من قبل الصندوق تقريراً مفصلاً تضمن تقييماً شاملاً للإحصاءات المتوفرة وتلك التي يتعين تجميعها للاستخدام في النموذج القياسي وتحديد التخصصات المطلوب توفيرها للقيام بهذه الأعمال الفنية.

كما أوفد الصندوق خبيراً إلى الجمهورية اليمنية لمساعدة البنك المركزي اليمني في استكمال وتعزيز الإجراءات والبيانات الاستثمارية والمالية والرقابية بالإضافة إلى تدريب الكوادر اللازمة وذلك بهدف تطوير إدارة الاحتياطيات الخارجية.

كما حرص الصندوق على توفير الدعم اللازم لدوله الأعضاء لمساعدتها في تطوير أسواق أوراقها المالية، حيث عمل على تزويدها بأجهزة الحاسوب والبرمجيات ذات التقنية الحديثة اللازمة لربطها به، بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص للعاملين في هذه الأسواق، الأمر الذي سيمكنها من تزويد الصندوق بالمعلومات والبيانات اللازمة لتغطية نشاطها في الأسواق، النشرات الفصلية والتقارير الصادرة عن الصندوق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى قيام الصندوق بتنظيم أربع دورات متخصصة للعاملين في الأسواق المالية العربية في مقره حتى هذا العام.

## نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. كما يتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات لجنة الرقابة المصرفية العربية، المنبثقة عن المجلس والمكوّنة من مديري الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق في 17 يونيو 2003، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس والتي عُقدت في الدوحة بدولة قطر بتاريخ 13 سبتمبر 2003. وقدم الصندوق لاجتماعات هذه الدورة الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003. كذلك، تضمن جدول أعمال الدورة عدداً من الموضوعات الهامة، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، وتوصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى مناقشة دور هذه اللجنة في الإعداد لمتطلبات المقترح الجديد لكفاية رأس المال (بازل II). كما تضمّن جدول الأعمال، ورقة عن تجربة الجزائر في مجال السياسة النقدية. كذلك تضمّن جدول الأعمال مذكرة، حول القضايا المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد، الذي تم إلقاؤه في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين الذي عُقد في دبي خلال شهر أكتوبر 2003. وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن جدول الأعمال الورقة التي أعدتها أمانة المجلس حول "تطوير أسواق السندات الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية"، بالإضافة إلى محاضرة حول موضوع "دور المصارف المركزية في تطوير أسواق السندات" قدمها رئيس دائرة المصارف في بنك التسويات الدولية.

وتمثّلت أبرز قرارات المجلس لهذه الدورة، في الدعوة إلى وضع برنامج للدعم الفني لمساعدة الدول العربية على اتخاذ الخطوات والإصلاحات المطلوبة لتطوير أسواق سنداتها. كما دعا المجلس اللجنة العربية للرقابة المصرفية لدراسة أفضل السُبل لمساعدة السلطات الإشرافية في تهيئة أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وفقاً للمتطلبات الجديدة للمقترح الجديد لكفاية رأس المال (بازل II).

من جانب آخر، وفي إطار نشاط الصندوق في مجال أمانته لهذا المجلس، نظّم الصندوق بناءً على توجيه من المجلس خلال الفترة 9-10 ديسمبر 2003 بالمشاركة مع لجنة أنظمة المدفوعات والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، ندوة عن "أنظمة المدفوعات والتسوية – آفاق التعاون الإقليمي". وقد تعاون في تنظيم هذه الندوة التي استمرت ليومين، كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك المركزي الأوروبي، وحاضر فيها خبراء من هذه المؤسسات، بالإضافة إلى خبراء من عدد من المصارف المركزية الأوروبية والعربية.

وتضمّنت الندوة في يومها الأول، مناقشة أهمية أنظمة المدفوعات والتسوية في تحقيق الاستقرار المالي في ضوء التغيرات في تصاميم وآليات عمل هذه الأنظمة. كما ناقشت متطلبات إصلاح وتحديث هذه الأنظمة في الدول النامية ودور المصارف المركزية في ذلك وفي الإشراف والرقابة عليها، فيما تضمّنت في يومها الثاني مناقشة تجارب عدد من الدول العربية في مجال إصلاح وتطوير أنظمة مدفوعاتها والدروس المستفادة من هذه التجارب. واختتمت الندوة بالتعرّف على قضايا التعاون الإقليمي وأهميته ومستلزماته، وذلك عبر التعرض لتجارب المجموعات الإقليمية الأخرى في هذا الصدد مثل تجربة مشروع تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية في دول أمريكا اللاتينية، وتجربة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التجارب الإقليمية الأخرى في آسيا وأفريقيا. وتوصلت الندوة إلى توصيات هامة حول البدء بترتيبات إقليمية عربية للتعاون في مجال تسوية وانتقال المدفوعات. ومن أهم هذه التوصيات الدعوة إلى إنشاء لجنة أو فريق عمل من المديرين المعنيين بأنظمة المدفوعات والتسوية في المصارف المركزية العربية، إضافة إلى الدعوة لإنشاء مشروع للمعونة الفنية لمساعدة الدول العربية على تطوير وتحديث أنظمة مدفوعاتها بمساعدة المؤسسات الدولية، مشابه للمشروع الذي أنجزه البنك الدولي لدول أمريكا اللاتينية.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع الثالث عشر للجنة الرقابة المصرفية خلال الفترة 17-18 ديسمبر 2003. وقد تضمّن جدول أعمال هذا الاجتماع استعراض أهم التطورات الحديثة في مجال الرقابة في الدول العربية خلال عام 2003، ومناقشة الورقتين اللتين أعدهما فريق العمل المنبثق عن اللجنة حول موضوع "إدارة المخاطر التشغيلية" و"متطلبات تطبيق التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية". ولقد تم اتخاذ عدد من التوصيات المناسبة بشأنهما، ويأتي ذلك في إطار جهود اللجنة لمناقشة موضوع أو اثنين من أساليب الرقابة المصرفية في كل اجتماع لها سعياً للتوصل إلى اتفاق حول هذه المواضيع، ليتم الاسترشاد بها حسب التشريعات المرعية في كل من الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار توجيه اللجنة لدعوة خبراء أجانب لحضور اجتماعاتها، فقد حضر هذا الاجتماع ممثل عن لجنة بازل للرقابة المصرفية قدم ورقة عمل حول إدارة المخاطر التشغيلية. كذلك شارك في الاجتماع، اتحاد المصارف العربية بصفة مراقب.

وعلى صعيد آخر، أصدر الصندوق بصفته الأمانة الفنية للمجلس عدة كتيبات خلال عام 2003، كان أولها كتيب حول "التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال". وقد استعرض هذا الكتيب تجارب وجهود الدول العربية في مكافحة غسل الأموال بما يتماشى مع المعايير الدولية، وذلك توثيقاً للندوة التي عقدت لهذا الغرض على هامش الدورة السادسة والعشرين للمجلس في البحرين. كما أصدر الصندوق كتيباً آخراً يوثق كافة الأوراق والتوصيات الصادرة عن لجنة الرقابة المصرفية العربية. وتأتي هذه الإصدارات في إطار التوجه الذي بدأته الأمانة بنشر بعض الدراسات أو الأوراق التي تعرض على المجلس، بغية زيادة التعريف بالمجلس وأنشطته ولتعميم الفائدة حول هذه الموضوعات.

## التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2003 جهوده لتطوير وتدعيم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

### التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يمثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المميز والبناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر هذا العام، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 4-6 مايو 2003 ضم ممثلي الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في التقرير، وكما تم عقد كذلك اجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 22-26 يونيو 2003.

وتتويجاً لتلك الجهود قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2003 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير قبل نهاية العام.

### الندوة السنوية المشتركة

تم في الكويت خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2003، عقد الندوة السنوية المشتركة الخامسة عشرة، حول "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية". ونظمت الندوة من قبل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين. واستعرضت في الندوة ست أوراق تناولت، تأثير الإنفاق الحكومي

والسياسات الضرائبية على التنمية الاقتصادية للمرأة ودور سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية، والمرأة والعولمة، ودور المنظمات الأهلية كأداة تنموية، وسياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على وضع المرأة في الدول العربية، وأخيراً الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية.

وقد تم إعداد الأوراق المقدمة من قبل الخبراء من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشارك في أعمال الندوة نخبة من المسؤولين والخبراء من المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المعنية ومن الجامعات العربية.

**المنظمات الدولية**

**أ- الصندوق والبنك الدوليين**

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في دبي خلال الفترة 23-24 سبتمبر 2003. وتم على هامش الاجتماعات عقد لقاءات ومشاورات مع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في الدول العربية لمراجعة العلاقات وسبل تطويرها بين الصندوق والدول المعنية. وقام الصندوق كذلك على هامش هذه الاجتماعات وبالمشاركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بعقد لقاء للترويج للاستثمار في الدول العربية، شارك فيه العديد من الوزراء والمحافظين العرب، وتم خلاله تبادل وجهات النظر واستعراض المميزات المتوفرة لدى بعض الدول العربية في مجال الاستثمار.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التعاون الفني مع صندوق النقد الدولي في الأمور التي تهم الدول الأعضاء، قام الصندوق بمراجعة الترجمة العربية "الدليل إحصاءات مالية الحكومة 2001" الذي أصدره صندوق النقد الدولي وشارك صندوق النقد العربي في مختلف مراحل إعداده، وذلك بهدف إتاحة تلك الترجمة للمختصين في مجال إعداد إحصاءات مالية الحكومة في الدول العربية، إلى جانب استخدامها كمرجع أساسي في الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق في مجال منهجية إعداد إحصاءات مالية الحكومة.

وأخيراً، وفي سياق هذا التعاون المستمر، شارك الصندوق في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين حول المبادرة المعززة للدول الفقيرة عالية المديونية "هيبك" التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 24-25 يونيو 2003.

**ب- منظمة التجارة العالمية**

في إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية الذي حددته مذكرة التفاهم المبرمة بينها وبين الصندوق عام 2002، بهدف تقديم العون الفني وبناء القدرات الوطنية للدول العربية وتقويتها بالكوادر الكفؤة والخبرات المطلوبة لإدارة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في شتى الموضوعات وبما يسهم في تعزيز مشاركة الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف، نظم الصندوق والمنظمة بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية المصرية دورة تدريبية عليا لكبار المسؤولين والمفاوضين التجاريين العرب حول **"برنامج الدوحة للتنمية وتفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف"**. وعقدت هذه الدورة في القاهرة في الفترة 19-30 يناير 2003، وشارك فيها ما يزيد عن 20 محاضراً من كبار المختصين في هذا المجال.

كما شارك الصندوق في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بكانكون – المكسيك في الفترة 9-14 سبتمبر 2003، وكذلك الاجتماعات الجانبية لوزراء التجارة للدول العربية مع الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، ومع الممثل التجاري للاتحاد الأوروبي.

كما نظم الصندوق ومنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة قطر دورة متخصصة للأساتذة الجامعيين وكبار المسؤولين في مجال التدريس والتدريب والبحث العلمي في موضوعات اتفاقيات ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، وكان عنوان الدورة **"السياسة التجارية والنظام التجاري متعدد الأطراف"**، وعقدت هذه الحلقة في الدوحة - قطر في الفترة 30 نوفمبر - 11 ديسمبر 2003.

كذلك، نظم الصندوق بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، اجتماعاً وزارياً مشتركاً في أبوظبي يوم 23 أبريل 2003، بين وزراء المالية ووزراء التجارة العرب للدول الأعضاء في الصندوق، بحضور عدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكبار المسؤولين العرب في مجال المال والاستثمار، وبمشاركة مدير عام منظمة التجارة العالمية، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية في الفترة نفسها.

وقد ناقش الاجتماع موضوع **سياسة دمج التجارة الخارجية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية**، وذلك بهدف حسن استغلال الفرص التجارية في الأسواق العالمية وتعظيم استفادة الاقتصادات العربية من مشاركتها في النظام التجاري العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

## التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية امتداداً لنشاط الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الرئيسي الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج، ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك. فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج، ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكون من ثمانية أعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنوياً بالاتفاق مع البرنامج بتقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 2003، المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية بمبادرة من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

ويساهم في رأسمال البرنامج البالغ 500 مليون دولار أمريكي 44 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية، على رأسها الصندوق الذي يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج كما سبقت الإشارة إليه. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات العربية.

ويساعد ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق عمل البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية، إذ بلغ عدد هذه الوكالات 138 وكالة في 19 دولة عربية وذلك في نهاية عام 2003. ويعكس الأداء المالي للبرنامج نشاطه المتزايد في تمويل التجارة العربية، حيث بلغت قيمة المبالغ المسحوبة لتمويل مبادلات تجارية

عربية خلال عام 2003 نحو 545 مليون دولار أمريكي. وبهذا فقد بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المسحوبة منذ أن بدأ البرنامج نشاطه عام 1991 حوالي 3.0 مليار دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة، إلى أن البرنامج ظل يحقق الأرباح بصورة مستمرة حيث بلغ رصيدها التراكمي في نهاية عام 2003 ما يقرب من 442 مليون دولار أمريكي. كما تم توزيع ما يزيد عن 200 مليون دولار أمريكي في إطار سياسة توزيع الأرباح على المساهمين التي اعتمدتها إدارة البرنامج.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج خلال عام 2003 لقاءاً حول قطاع الأثاث، عقد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وبهذا يكون البرنامج قد نظم بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، أحد عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث.

وفيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط موزعة بجميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، الخدمات التالية: معلومات عن المصدرين والمستوردين والسلع التي يتعاملون فيها، سياسات الدخول إلى الأسواق، والتعرفة الجمركية المفروضة على السلع، بالإضافة إلى الفرص التجارية المتاحة على المستوى الإقليمي للدول العربية وإحصاءات التجارة الخارجية العربية والبينية فضلاً عن خدمات معلومات متفرقة تصب في إطار تنمية التجارة العربية وتعزيزها.

## النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2003 إصدار النشرات والتقارير الدورية والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وفيما يلي عرضاً للنشرات والتقارير الدورية والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال العام.

### التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2003 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات، والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

### النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دقيقة ودورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً أربعة عشر سوقاً عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وقطر وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات. وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي عدد النشرات الفصلية التي قام الصندوق بإصدارها منذ تأسيس قاعدة البيانات ستة وثلاثين عدداً.

### النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2003 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.

**الدراسات**

أعد الصندوق خلال عام 2003 عدداً من الدراسات شملت :

1. "التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول العربية"، دراسة تم تقديمها في ندوة لأعضاء الجهاز الفني بالصندوق، أبريل 2003.

2. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي : شواهد من البلدان العربية 1975-1999"، أوراق صندوق النقد العربي عدد 6.

3. "سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على وضع المرأة في الدول العربية"، دراسة تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2003.

4. "التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر 1974-2002"، دراسة تم تقديمها في الندوة المشتركة بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي لكبار المسؤولين حول "تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي" والتي عقدت في أبوظبي خلال الفترة 7-8 ديسمبر 2003.

5. "تحليل العجوزات والدين العام : شواهد حديثة من بعض الدول العربية المختارة"، أوراق صندوق النقد العربي عدد 7.

6. "نظم وسياسات أسعار الصرف"، ندوة لكبار المسؤولين حول "نظم وسياسات أسعار الصرف". والتي عقدت في أبوظبي خلال الفترة 16-17 كانون الأول 2002.

7. "الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال" ورقة قدمت في ندوة للإعلاميين حول القضايا المالية العالمية والإقليمية والتي عقدت في أبوظبي خلال الفترة 2-3 سبتمبر 2003.

8. "جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية : الواقع والعوامل المحفزة" ورقة قدمت في ندوة حول "جذب الاستثمارات الأجنبية" والتي عقدت في دولة قطر خلال الفترة 29 سبتمبر – 1 أكتوبر 2003.

## الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2003، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البيانات:

**الموارد**

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ المجلس سنة 1989 قبول الودائع من البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء بهدف مؤازرة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي، ولكن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقرّ المجلس من خلال النظام الاساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

**رأس المال**

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية إنشاء الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. أما إجمالي رأس المال المقرر الاكتتاب به ودفعه فيصل إلى 326,500 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 324,340 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، بعد أن تمّ تسديد حصة جمهورية القمر المتحدة البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

**الاحتياطيات**

ارتفعت الاحتياطيات في نهاية عام 2003 إلى ما مجموعه 451,068 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 431,877 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، وبزيادة قدرها 19,191 ألف دينار عربي حسابي. وتمثل الاحتياطيات حوالي 140 في المائة من رأس المال المدفوع وتتكون من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 351,167 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 108 في المائة من رأس المال المدفوع في نهاية عام 2003، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 2002 ما قيمته 335,712 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 104 في المائة من رأس المال المدفوع.

احتياطي الطوارئ: يتمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، يستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 100,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 31 في المائة من رأس المال المدفوع في نهاية عام 2003، بينما كان رصيده في نهاية عام 2002 يبلغ 95,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 29 في المائة من رأس المال المدفوع.

احتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المتاحة للبيع: كان رصيده مدينا بمبلغ 99 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، بينما سجل في نهاية عام 2002 رصيدا دائنا قدره 1,165 ألف دينار عربي حسابي.

**حقوق المساهمين**

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 775,408 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003 مقارنة بمبلغ 755,967 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، أي بزيادة مقدارها 19,441 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.6 في المائة. ويوضح الشكل رقم (5) التالي تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى31 ديسمبر 2003.

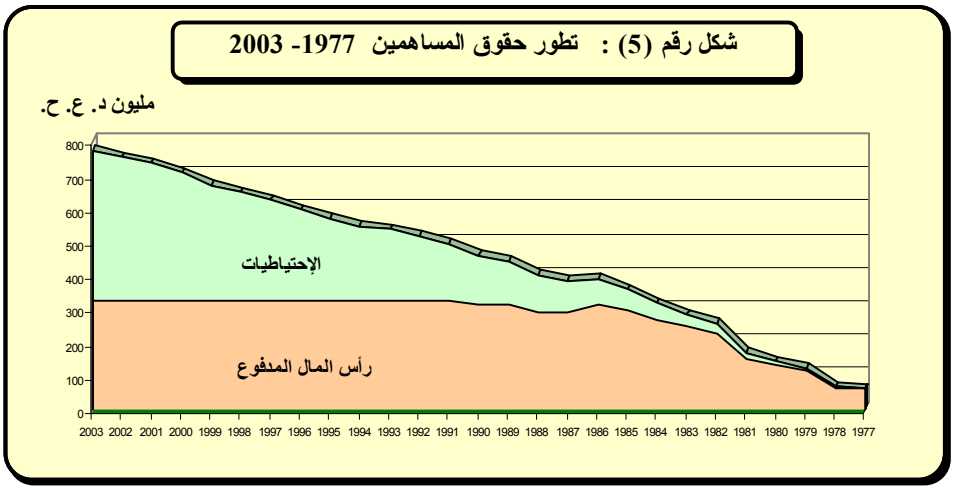


أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصتهم في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 71,406 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2003 بالمقارنة مع 77,717 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 6,311 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 8.1 في المائة. علماً أن حقوقهم في المؤسسة التابعة مقاساً بعملة الأساس للبرنامج وهي الدولار الأمريكي قد ارتفعت من 317 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2002 إلى 318.3 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة2003 وبزيادة قدرها 1.3 مليون دولار أمريكي. ويعود الانخفاض في صافي حقوقهم مقاساً بالدينار العربي الحسابي بالرغم من الزيادة في قيمته بالدولار الأمريكي إلى الاختلاف الملموس في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2003 بالمقارنة مع نهاية عام 2002.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 846,814 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003 مقارنة مع 833,684 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين فيما يلي :

وقد قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السابع والعشرين في الكويت بتاريخ 14 أبريل 2004 تخصيص عشرة بالمائة من صافي الدخل لسنة 2003 وذلك لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني، ويعادل ذلك 2,045 ألف دينار عربي حسابي.

**قروض للدول الأعضاء**

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2003، مبلغ 241,251 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 275,970 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002. وقد بلغ التزام الصندوق

من القروض، والذي يمثل أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 276,788 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، ويعادل ذلك 87 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل بذلك التاريخ، وهو ما يوازي تقريبا الالتزام الذي كان قائماً في نهاية عام 2002.

**خطوط الائتمان**

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2003 مبلغ 76,295 ألف دينار عربي حسابي، (340 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة بمبلغ 82,449 ألف دينار عربي حسابي، (336 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2002، وبانخفاض قدره 6,154 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 7.5 في المائة. ويعود الانخفاض في رصيد خطوط الائتمان بالدينار العربي الحسابي بالرغم من الزيادة في قيمته بالدولار الأمريكي، إلى الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2003 بالمقارنة مع نهاية عام 2002.

**ودائع لدى البنوك المركزية**

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساسا في رأسمال الصندوق بعملة الدولة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف الممثل المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2003.

وقد التزم مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 و(5) لسنة 2003 بالمساهمة في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات، واعتبار المساهمة استثماراً مباشراً من الصندوق. وسيتم تسجيل المساهمة كاستثمار مباشر بتاريخ التسديد.

**الاستثمارات**

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 524,092 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، بينما بلغت قيمتها 463,067 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002.

**نتائج أعمال السنة**

بلغ صافي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003، مبلغ 20,455 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 21,782 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 1,327 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 6 في المائة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية أخذاً بالاعتبار حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة :

**الدخل**

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 26,512 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003، مقارنة بمبلغ 28,258 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 1,746 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.2 في المائة. ويعود الانخفاض في الدخل إلى الهبوط في معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية، إضافة إلى فروقات أسعار الصرف وانعكاسات تعديل سياسة أسعار الفائدة على القروض. ويوضح الشكل (6) أدناه مكونات الدخل لسنة 2003:

**شكل رقم (6) : مكونات الدخل لسنة 2003**

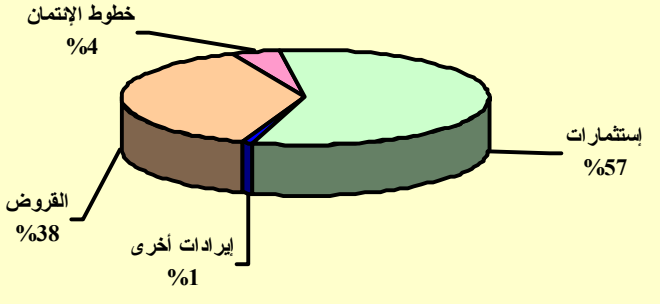

**الإنفاق**

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,500 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003، مقارنة بمبلغ 4,182 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 318 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 7.6 في المائة، تعود بمجملها إلى الزيادة في نفقات المعونة الفنية خلال عام 2003 بمبلغ 26 ألف دينار عربي حسابي، وإلى مساهمة الصندوق في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC بمبلغ 541 ألف دينار عربي حسابي. ويوضح الشكل (7) أدناه توزيع أبواب الإنفاق لسنة 2003.

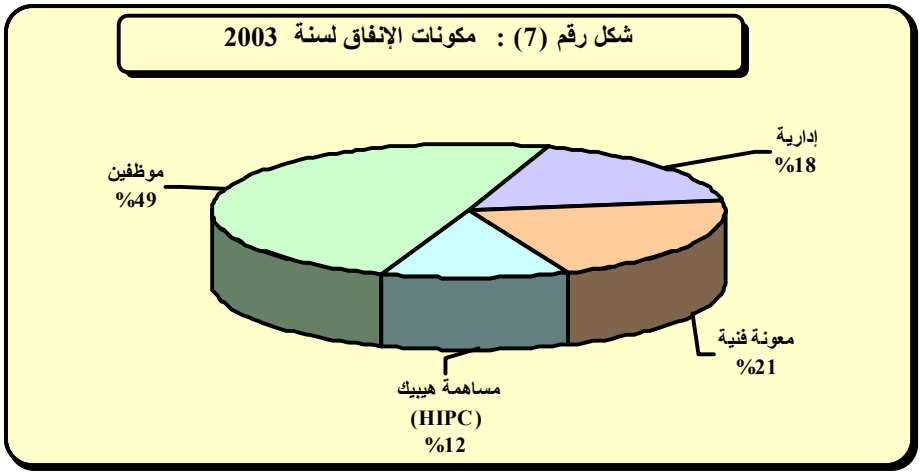


**العملات**

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. وتعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا، ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة وأسعار وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها في نهاية سنة 2003 ونهاية سنة 2002.

| أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة | | | |
|---|---|---|---|
| | 31 ديسمبر 2003 | 31 ديسمبر 2002 | 1 يناير 2001 |
| دولار أمريكي | %38.83 | %42.44 | %45 |
| يورو | %36.13 | %32.87 | %29 |
| جنيه استرليني | %11.82 | %11.67 | %11 |
| ين ياباني | %13.22 | %13.02 | %15 |

| سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها | | |
|---|---|---|
| | 31 ديسمبر 2003 | 31 ديسمبر 2002 |
| دولار أمريكي | 1.486 | 1.360 |
| يورو | 1.179 | 1.296 |
| جنيه استرليني | 0.833 | 0.843 |
| ين ياباني | 158.865 | 161.294 |

# البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صنـــــدوق النقـــــد العربـــــي

البيانـــات الماليـــة الموحـــدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

**البيانات المالية الموحدة**

31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

المحتويات


| | صفحة |
|---|---|
| تقرير مدققي الحسابات المستقلين | 1 |
| الميزانية العمومية الموحدة | 2 |
| بيان الدخل الموحد | 3 |
| بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد | 4 |
| بيان التدفقات النقدية الموحد | 5 |
| إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة | 6 - 17 |

KPMG

التدقيق والمحاسبة

ص. ب. : ٧٦١٣
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

برج الصقر، طابق ١٦
شارع النصر
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

تليفون : ٦٣٤٣٣١٨ (٢) ٩٧١+
فاكس : ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+
تلكس : KPMGDB EM ٤٥٨٧٨
بريد الكتروني : kpmgaudh@emirates.net.ae

إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبو ظبي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 17 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة")، للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 .

تقع مسؤولية هذه البيانات المالية الموحدة على عاتق إدارة الصندوق، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي. وتقتضي تلك المعايير أن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص، على أساس اختباري، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية، كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلي تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة. هذا ونعتقد بأن تدقيقنا قد زودنا بأساس معقول لإبداء رأينا.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة ، تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 وكذلك نتائج عملياتهما والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ونؤكد أيضا أنه في رأينا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وأن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع أحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق والحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

11 مارس 2004



كي بي ام جي عضو في
كي بي ام جي الدولية المسجلة في سويسرا

## الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

| | إيضاح | 2003 ألف دينار عربي حسابي | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك | | **22,538** | 6,276 |
| حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي | | **5,043** | 20,955 |
| ودائع لأجل لدى البنوك | | **403,763** | 322,248 |
| محفظة الاستثمارات المالية | 3 | **366,084** | 351,788 |
| ودائع لدى البنوك المركزية | 4 | **5,336** | 5,331 |
| خطوط الائتمان | 5 | **76,295** | 82,449 |
| قروض للدول الأعضاء | 6 | **241,251** | 275,970 |
| فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى | 7 | **9,229** | 13,054 |
| موجودات ثابتة | | **137** | 153 |
| **إجمالي الموجودات** | | **1,129,676** | 1,078,224 |
| **حقوق المساهمين والمطلوبات** | | | |
| **حقوق المساهمين** | | | |
| رأس المال المصرح به | | **600,000** | 600,000 |
| رأس المال المدفوع | 8 | **324,340** | 324,090 |
| الاحتياطيات | 9 | **451,068** | 431,877 |
| **إجمالي حقوق المساهمين** | | **775,408** | 755,967 |
| **حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة** | | **71,406** | 77,717 |
| **المطلوبات** | | | |
| ودائع من المؤسسات النقدية والمالية | 10 | **273,336** | 238,200 |
| حسابات دائنة ومطلوبات أخرى | 11 | **9,526** | 6,340 |
| **إجمالي المطلوبات** | | **282,862** | 244,540 |
| **إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات** | | **1,129,676** | 1,078,224 |

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 11 مارس 2004.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

| | إيضاح | 2003 ألف دينار عربي حسابي | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|---|
| **الدخل** | | | |
| فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء | | **10,064** | 9,337 |
| فوائد ورسوم على خطوط الائتمان | | **1,132** | 1,515 |
| إيرادات الاستثمارات المالية | 12 | **12,223** | 14,252 |
| إيرادات فوائد على الودائع | | **6,518** | 7,982 |
| إيرادات أخرى | | **245** | 232 |
| | | **30,182** | 33,318 |
| فوائد على الودائع المقبولة | | **(3,670)** | (5,060) |
| | | **26,512** | 28,258 |
| **الإنفاق** | | | |
| مصروفات إدارية وعمومية | 13 | **3,027** | 3,276 |
| نفقات معونة فنية | 14 | **932** | 906 |
| مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل | 15 | **541** | – |
| | | **4,500** | 4,182 |
| صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | | **22,012** | 24,076 |
| حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | | **(1,557)** | (2,294) |
| **صافي الدخل** | | **20,455** | 21,782 |

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

**بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد**

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

| | رأس المال المدفوع | احتياطي عـــام | احتياطي طوارئ | احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار عربي حسابي | | | | |
| الرصيد في 1 يناير 2002 | 324,090 | 321,759 | 90,000 | 391 | 736,240 |
| صافي الدخل لسنة 2002 | – | 21,782 | – | – | 21,782 |
| المحول إلى احتياطي الطوارئ | – | (5,000) | 5,000 | – | – |
| تخصيص للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني (إيضاح 11) | – | (2,829) | – | – | (2,829) |
| صافي الربح غير المحقق نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | – | – | – | 774 | 774 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2002** | **324,090** | **335,712** | **95,000** | **1,165** | **755,967** |
| الرصيد في 1 يناير 2003 | 324,090 | 335,712 | 95,000 | 1,165 | 755,967 |
| رأس المال المدفوع خلال السنة | 250 | – | – | – | 250 |
| صافي الدخل لسنة 2003 | – | 20,455 | – | – | 20,455 |
| المحول إلى احتياطي الطوارئ | – | (5,000) | 5,000 | – | – |
| صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | – | – | – | (1,264) | (1,264) |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2003** | **324,340** | **351,167** | **100,000** | **(99)** | **775,408** |

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

| | إيضاح | 2003 ألف دينار عربي حسابي | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|---|
| **أنشطة العمليات** | | | |
| صافي الدخل للسنة | | **20,455** | 21,782 |
| معدلا بما يلي: | | | |
| استهلاك الموجودات الثابتة | | **51** | 58 |
| التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | | **(5,264)** | (4,134) |
| الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات | | **15,242** | 17,706 |
| التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات: | | | |
| سحوبات القروض | | **(33,266)** | (52,331) |
| تسديدات القروض والاعفاء من المديونية | | **67,985** | 55,358 |
| النقص في خطوط الائتمان | | **6,154** | 5,542 |
| الزيادة (النقص) في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى | | **3,186** | (7,876) |
| النقص في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الأخرى | | **3,825** | 222 |
| النقص في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية | | **24,522** | 15,663 |
| الزيادة في الودائع لدى البنوك المركزية | | **(5)** | – |
| الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية | | **35,136** | 39,480 |
| صافي النقد من أنشطة العمليات | | **122,779** | 73,764 |
| **أنشطة الاستثمار** | | | |
| تكاليف شراء الموجودات الثابتة | | **(35)** | (84) |
| (الزيادة) النقص في الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة | | **(16,044)** | 638 |
| الزيادة في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، والقروض المشتركة | | **(19,548)** | (21,181) |
| النقص في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع صافي من الخسائر / الأرباح غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين | | **20,032** | 788 |
| **صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار** | | **(15,595)** | (19,839) |
| **أنشطة التمويل** | | | |
| الزيادة في رأس المال المدفوع | | **250** | – |
| توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | | **(1,047)** | (2,180) |
| صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل | | **(797)** | (2,180) |
| صافي الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد | | **106,387** | 51,745 |
| **النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة** | | **324,957** | 273,212 |
| **النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة** | 17 | **431,344** | 324,957 |

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة**

31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

## 1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977 وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر الاتحادية عام 1999 اصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة.

## 2 السياسات المحاسبية الهامة

**بيان الالتزام**

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

**أ ) أسس الإعداد**

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً لسعر السوق.

تم اتباع السياسات المحاسبية بشكل متسق للتعامل مع البنود الهامة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، وهي متوافقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

**ب ) أسس توحيد البيانات المالية**

تضـــم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 و 2002. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

**ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس**

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جمـــيع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العـــلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقـــاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة

وتشمل الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة. وتقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية والذي يمثل القيمة العادلة ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل حيث أن مكونات الصناديق يتم التداول فيها بصورة منتظمة.

(4) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة ولا تشمل أيضا الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضـــمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقا للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، وهي أدوات محتفظ بها لغرض التداول، بالقيمة العادلة.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

**ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

**د) انخفاض قيمة الموجودات المالية**

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية. وفي حال حدوث انخفاض دائم، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.

- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المســاهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، وأصبح هنالك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات، ففي هذه الحالة تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

**هـ) العملات الأجنبية**

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدّة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

**ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

**و) استهلاك الموجودات الثابتة**

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

**ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة**

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحَدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

**ح) احتساب الإيرادات**

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

**ط) النقد والبنود المعادلة للنقد**

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

**ي) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة**

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة في تاريخ الميزانية العمومية.

## 3 محفظة الاستثمارات المالية

| | **2003**<br>**ألف دينار عربي**<br>**حسابي** | 2002<br>ألف دينار عربي<br>حسابي |
|---|---|---|
| استثمارات مالية في صناديق الاستثمار البديلة (بالقيمة العادلة) | **33,404** | 17,360 |
| استثمارات مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة) | **192,088** | 213,384 |
| استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (بالتكلفة) | **140,592** | 121,044 |
| مجموع محفظة الإستثمارت المالية | **366,084** | 351,788 |

تمثل محفظة الاستثمارات المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك. ولقد بلغت القيمـــة السوقية للإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 141,163 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 (2002: 121,999 ألف دينار عربي حسابي).

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

## 4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

## 5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان ممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية.

| | **2003** **ألف دينار عربي حسابي** | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير) | **82,449** | 87,991 |
| سحوبات خلال السنة | **122,274** | 122,420 |
| | **204,723** | 210,411 |
| تسديدات خلال السنة | **(121,412)** | (121,309) |
| فروقات تحويل العملة | **(7,016)** | (6,653) |
| الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر) | **76,295** | 82,449 |

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 ما قيمته 494 ألف دينار عربي حسابي (2002: 956 ألف دينار عربي حسابي).

## 6 قروض للدول الأعضاء

| | **2003** **ألف دينار عربي حسابي** | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير) | **311,196** | 314,223 |
| سحوبات خلال السنة | **33,266** | 52,331 |
| فوائد مرسملة خلال السنة نتيجة لإعادة هيكلة | **5,042** | – |
| | **349,504** | 366,554 |
| تسديدات وإعفاء من مديونية خلال السنة | **(68,383)** | (55,358) |
| | **281,121** | 311,196 |
| فوائد غير محققة متعلقة بإعادة هيكلة | **(39,870)** | (35,226) |
| الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر) | **241,251** | 275,970 |

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي (2002: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

اســتناداً إلى قــرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2003 ، تم إعادة تنظيم وضع مديونية السودان إعتبارا" مــن أول مايو 2003 لتأخذ في الاعتبار رسملة الفوائد المستحقة حتى ذلك التاريخ كقرض استثنائي وتخفيض الأقساط الشهرية عليه ، وتطبيق معدل الفائدة السائد في السوق على عملة حقوق السحب الخاصة لمدة 6 شهور. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات القرض.

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 ما قيمته 35,537 ألف دينار عربي حسابي (2002: 2,210 ألف دينار عربي حسابي).

## 7 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

| | **2003 ألف دينار عربي حسابي** | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى | **113,086** | 115,607 |
| ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة | **(103,857)** | (102,553) |
| | **9,229** | 13,054 |

بلغ رصيد الفوائد المستحقة وغير المستلمة على القروض للدول الأعضاء كما في تاريخ الميزانية العمومية 103,857 ألف دينار عربي حسابي (2002: 102,553 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لأكثر من سنة وأيضا الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض وفوائدها ولا تسجل بحسابات الإيرادات إلا عند تحصيلها.

## 8 رأس المال المدفوع

| | **2003 ألف دينار عربي حسابي** | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (6,530 سهم بقيمة 50,000 دينار عربي حسابي للسهم) | **326,500** | 326,500 |
| رأس المال غير المدفوع | **(2,160)** | (2,410) |
| رأس المال المدفوع | **324,340** | 324,090 |

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق والبالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والتي تم تأجيل المطالبة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978. لقد قامت جمهورية القمر المتحدة بدفع حصتها من رأس المال والبالغة 250 ألف دينار عربي حسابي خلال العام.

## 9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضـــمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 مبلغ 31,795 ألف دينار عربي حســـابي (2002: 31,142 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المؤسسة التابعة.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 3,215 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 721 ألف دينار عربي حسابي) (2002: 4,287 ألف دولار أمريكي وما يعادل 1,051 ألف دينارعربي حسابي).

## 10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

## 11 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

تتضمن الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى لسنة 2002 مبلغ 2,829 ألف دينار عربي حسابي يمثل 10% من أرباح السنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001، والذي تم تخصيصه للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 2002 الصادر في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 ، وقد تم دفع هذا المبلغ خلال العام.

## 12 إيرادات الاستثمارات المالية

| | **2003** | 2002 |
|---|---|---|
| | **ألف دينار عربي حسابي** | ألف دينار عربي حسابي |
| إيرادات من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع | **6,404** | 8,838 |
| إيرادات من الاستثمارات في صناديق الاستثمار البديلة | **1,869** | 457 |
| إيرادات من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها | **3,950** | 4,957 |
| | **12,223** | 14,252 |

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

## 13 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,227 ألف دينار عربي حسابي (2002: 2,400 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 166 في عام 2003 (2002: 167 موظفاً).

## 14 المعونة الفنية

| | 2003<br>ألف دينار عربي حسابي | 2002<br>ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| دورات تدريبية وندوات | **186** | 157 |
| معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء | **41** | 42 |
| معونة فنية متعلقة بقروض تسهيل التصحيح الهيكلي | **705** | 707 |
| | **932** | 906 |

## 15 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003 ، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة المعززة للدولة عالية المديونية منخفضة الدخل والخاصة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية من 75% من أقساط أصل القروض وفوائدها القائمة عند استحقاقها للفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007.

وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد نسبة 25% المتبقية من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها ، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بنسبة 75% من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد نسبة 25% المستحقة منها.

## 16 الأموال المدارة

أ) يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت الأموال المدارة 248,816 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 (2002: 259,870 ألف دينار عربي حسابي).

ب) بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية متخصصة 1,656 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 (2002: 2,782 ألف دينار عربي حسابي).

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

## 17 أرصدة النقد والبنود المعادلة للنقد

| | 2003 ألف دينار عربي حسابي | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك | **22,538** | 6,276 |
| حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي | **5,043** | 20,955 |
| ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية | **403,763** | 297,726 |
| | **431,344** | 324,957 |

## 18 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك ، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها ، بالإضافة إلى السندات والأوراق المالية والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

| | 2003 ألف دينار عربي حسابي | 2002 ألف دينار عربي حسابي |
|---|---|---|
| الدول العربية | 314,657 | 212,208 |
| أوروبا | 338,812 | 330,458 |
| أمريكا الشمالية | 105,924 | 129,343 |
| الشرق الأقصى والباسيفيكي | 28,113 | 20,878 |
| المنظمات الدولية | 9,922 | 8,380 |
| | 797,428 | 701,267 |

## 19 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم اكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002. وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 51,620 ألف درهم إماراتي (3,446 ألف دينار عربي حسابي)، وبناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 68,570 ألف درهم إماراتي (4,578 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 16,950 ألف درهم إماراتي (1,132 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

تم خلال السنة تحميل المصروفات بمبلغ 44 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2003 (2002: 53 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,283 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 (2002: 4,578 ألف دينار عربي حسابي).

## 20 الأدوات المالية

### أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 مدرج أدناه:

| | المجموع | أقل من ستة أشهر | من ستة اشهر إلى سنة | من سنة إلى خمس سنوات | اكثر من خمس سنوات | ليس لها فترة استحقاق | نطاق أسعار الفائدة الفعلية % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ألف دينار عربي حسابي | | | | | |
| **الموجودات** | | | | | | | |
| حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك | 22,538 | 22,538 | - | - | - | - | 2.4 – 0.0 |
| حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي | 5,043 | 5,043 | - | - | - | - | 1.6 – 1.6 |
| ودائع لدى البنوك | 403,763 | 403,763 | - | - | - | - | 4.0 – 0.1 |
| استثمارات متاحة للبيع | 192,088 | 192,088 | - | - | - | - | 8.6 – 0.4 |
| صناديق الاستثمارات البديلة | 33,404 | | - | - | - | 33,404 | - |
| استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها | 140,592 | 69,835 | 25,916 | 44,451 | 390 | - | 9.3 – 0.1 |
| ودائع لدى البنوك المركزية | 5,336 | - | - | - | - | 5,336 | - |
| خطوط الائتمان | 76,295 | 61,911 | 13,911 | 473 | - | - | 1.8 – 1.1 |
| قروض للدول الأعضاء | 241,251 | 29,184 | 33,969 | 69,749 | 13,889 | 94,460 | 5.8 – 2.7 |
| فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى | 9,229 | 7,319 | 435 | - | - | 1,475 | - |
| موجودات ثابتة | 137 | - | - | - | - | 137 | - |
| | 1,129,676 | 791,681 | 74,231 | 114,673 | 14,279 | 134,812 | |
| **المطلوبات وحقوق المساهمين** | | | | | | | |
| حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | 71,406 | | - | - | - | 71,406 | - |
| ودائع من المؤسسات النقدية | 273,336 | 273,336 | - | - | - | - | 2.1 – 1.0 |
| حسابات دائنة ومطلوبات أخرى | 9,526 | 7,984 | - | - | - | 1,542 | - |
| | 354,268 | 281,320 | - | - | - | 72,948 | |

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

**أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات**

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 مدرج أدناه:

| | المجموع | أقل من ستة أشهر | من ستة اشهر إلى سنة | من سنة إلى خمس سنوات | اكثر من خمس سنوات | ليس لها فترة استحقاق | نطاق أسعار الفائدة الفعلية % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ألف دينار عربي حسابي | | | | |
| **الموجودات** | | | | | | | |
| حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك | 6,276 | 6,276 | – | – | – | – | 3.1 – 0.0 |
| حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي | 20,955 | 20,955 | – | – | – | – | 1.9 – 1.9 |
| ودائع لدى البنوك | 322,248 | 297,726 | 24,522 | – | – | – | 4.1 – 1.2 |
| صناديق الاستثمارات البديلة | 17,360 | – | – | – | – | 17,360 | – |
| استثمارات متاحة للبيع | 213,384 | 213,384 | – | – | – | – | 11.2 – 0.4 |
| استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها | 121,044 | 78,984 | 9,940 | 31,945 | 175 | – | 11.0 – 0.2 |
| ودائع لدى البنوك المركزية | 5,331 | – | – | – | – | 5,331 | – |
| خطوط الائتمان | 82,449 | 72,561 | 8,084 | 1,804 | – | – | 2.4 – 1.4 |
| قروض للدول الأعضاء | 275,970 | 35,680 | 31,913 | 113,556 | 61 | 94,760 | 5.8 – 4.0 |
| فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى | 13,054 | 9,421 | 126 | – | – | 3,507 | – |
| موجودات ثابتة | 153 | – | – | – | – | 153 | – |
| | 1,078,224 | 734,987 | 74,585 | 147,305 | 236 | 121,111 | |
| **المطلوبات وحقوق المساهمين** | | | | | | | |
| حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة | 77,717 | – | – | – | – | 77,717 | – |
| ودائع من المؤسسات النقدية | 238,200 | 213,682 | 24,518 | – | – | – | 3.9 – 1.3 |
| حسابات دائنة ومطلوبات أخرى | 6,340 | 575 | 21 | – | – | 5,744 | - |
| | 322,257 | 214,257 | 24,539 | – | – | 83,461 | |

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة**
31 كانون الأول (ديسمبر) 2003

**ب) مخاطر الائتمان وتركزاته**

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائـتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة. كما يقدم الصـندوق قروضاً للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـوم المؤسسة التابعة وفقـاً لأهدافها المـحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

**ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة**

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. يتم تمويل قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق من رأس مال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 20 (أ).

**د) مخاطر العملات الأجنبية**

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغـت قيمة العقـــود الآجلة للعمـــلات الأجنبية المبـرمة والقائمة كما في 31 كانـــون الأول (ديسمبر) 2003 مبلغ 170,001 ألف دينار عربي حسابي (2002: 127,911 ألف دينار عربي حسابي).

**21 التزامات**

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمسة سنوات اعتباراً من سنة 2003.

**22 أرقام المقارنة**

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

# جداول قروض الصندوق

## جدول (أ–1)
## القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء
## 2003 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

| السنة | رقم القرض | الدولة | تلقائي | عادي | ممتد | تعويضي | تسهيل تجاري | تصحيح هيكلي | اجمالي السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1978** | 1 | مصر | 4,688 | | | | | | |
| | 2 | السودان | 1,875 | | | | | | |
| | | | **6,563** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **6,563** |
| **1979** | 3 | موريتانيا | 750 | | | | | | |
| | 4 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 5 | سورية | 750 | | | | | | |
| | 6 | السودان | 1,875 | | | | | | |
| | 7 | السودان | | | 11,250 | | | | |
| | | | **5,250** | **0** | **11,250** | **0** | **0** | **0** | **16,500** |
| **1980** | 8 | موريتانيا | 750 | | | | | | |
| | 9 | موريتانيا | | 4,500 | | | | | |
| | 10 | الصومال | 1,500 | | | | | | |
| | 11 | السودان | | | | 5,000 | | | |
| | | | **2,250** | **4,500** | **0** | **5,000** | **0** | **0** | **11,750** |
| **1981** | 12 | اليمن | 2,940 | | | | | | |
| | 13 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 14 | المغرب | | | 31,850 | | | | |
| | 15 | المغرب | 3,600 | | | | | | |
| | 16 | اليمن | | 8,820 | | | | | |
| | 17 | المغرب | | | | 9,800 | | | |
| | 18 | الصومال | 1,440 | | | | | | |
| | 19 | الصومال | | | 12,740 | | | | |
| | 20 | السودان | 1,875 | | | | | | |
| | 21 | اليمن | 3,675 | | | | | | |
| | | | **15,405** | **8,820** | **44,590** | **9,800** | **0** | **0** | **78,615** |
| **1982** | 22 | السودان | | | 5,000 | | | | |
| | 23 | السودان | 3,600 | | | | | | |
| | 24 | موريتانيا | 2,190 | | | | | | |
| | 25 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 26 | سورية | 2,940 | | | | | | |
| | 27 | موريتانيا | | | 8,240 | | | | |
| | 28 | اليمن | 3,675 | | | | | | |
| | 29 | اليمن | | | | 3,920 | | | |
| | | | **14,280** | **0** | **13,240** | **3,920** | **0** | **0** | **31,440** |
| **1983** | 30 | العراق | 27,930 | | | | | | |
| | 31 | السودان | | | | 4,800 | | | |
| | 32 | السودان | 1,875 | | | | | | |

## تابع : جدول (أ-1)
## القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء
## 2003 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

| السنة | رقم القرض | الدولة | تلقائي | عادي | ممتد | تعويضي | تسهيل تجاري | تصحيح هيكلي | اجمالي السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 33 | اليمن | | | | | 3,920 | | |
| | 34 | موريتانيا | 750 | | | | | | |
| | 35 | العراق | | | | 27,000 | | | |
| | 36 | سورية | | | | | 3,000 | | |
| | 37 | الأردن | 3,990 | | | | | | |
| | 38 | الأردن | | | | | 1,960 | | |
| | 39 | اليمن | | 5,700 | | | | | |
| | | | **34,545** | **5,700** | **0** | **31,800** | **8,880** | **0** | **80,925** |
| **1984** | 40 | الصومال | 1,500 | | | | | | |
| | 41 | اليمن | | | | | 4,900 | | |
| | 42 | السودان | | | 4,335 | | | | |
| | 43 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 44 | اليمن | 3,690 | | | | | | |
| | | | **7,065** | **0** | **4,335** | **0** | **4,900** | **0** | **16,300** |
| **1985** | 45 | اليمن | 3,975 | | | | | | |
| | 46 | المغرب | 3,600 | | | | | | |
| | 47 | المغرب | 3,750 | | | | | | |
| | 48 | اليمن | | | | 5,100 | | | |
| | 49 | الأردن | 1,050 | | | | | | |
| | 50 | الأردن | | | | 2,660 | | | |
| | 51 | الأردن | | | | | 700 | | |
| | 52 | موريتانيا | 2,190 | | | | | | |
| | 53 | العراق | 27,930 | | | | | | |
| | | | **42,495** | **0** | **0** | **7,760** | **700** | **0** | **50,955** |
| **1986** | 54 | اليمن | 3,675 | | | | | | |
| | 55 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 56 | سورية | 2,940 | | | | | | |
| | 57 | سورية | 2,400 | | | | | | |
| | 58 | المغرب | | 6,250 | | | | | |
| | 59 | المغرب | | | | | 2,500 | | |
| | 60 | موريتانيا | | | 3,250 | | | | |
| | 61 | موريتانيا | 1,500 | | | | | | |
| | 62 | تونس | 3,675 | | | | | | |
| | 63 | الأردن | 3,990 | | | | | | |
| | 64 | تونس | 1,500 | | | | | | |
| | | | **21,555** | **6,250** | **3,250** | **0** | **2,500** | **0** | **33,555** |
| **1987** | 65 | تونس | | | | | 3,450 | | |
| | 66 | اليمن | | 2,500 | | | | | |
| | 67 | العراق | | | | | 18,620 | | |
| | | | **0** | **2,500** | **0** | **0** | **22,070** | **0** | **24,570** |
| **1988** | 68 | المغرب | 1,875 | | | | | | |
| | 69 | اليمن | 3,690 | | | | | | |
| | 70 | الأردن | | | | | 1,960 | | |
| | 71 | المغرب | 7,350 | | | | | | |

## تابع : جدول (أ-1)
## القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء
## 1978 - 2003

ألف دينار عربي حسابي

| السنة | رقم القرض | الدولة | تلقائي | عادي | ممتد | تعويضي | تسهيل تجاري | تصحيح هيكلي | اجمالي السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 72 | الجزائر | | | | | 18,620 | | |
| | 73 | موريتانيا | | | | 2,460 | | | |
| | 74 | اليمن | | 6,150 | | | | | |
| | 75 | مصر | 4,687 | | | | | | |
| | 76 | اليمن | 3,975 | | | | | | |
| | 77 | موريتانيا | 2,190 | | | | | | |
| | 78 | اليمن | | | | | 5,100 | | |
| | 79 | سورية | | 8,200 | | | | | |
| | 80 | الجزائر | 27,930 | | | | | | |
| | 81 | العراق | 27,930 | | | | | | |
| | | | **79,627** | **14,350** | **0** | **2,460** | **25,680** | **0** | **122,117** |
| **1989** | 82 | العراق | 3,300 | | | | | | |
| | 83 | الأردن | | 5,320 | | | | | |
| | 84 | مصر | 5,250 | | | | | | |
| | 85 | المغرب | | | 17,150 | | | | |
| | 86 | الجزائر | | 41,640 | | | | | |
| | | | **8,550** | **46,960** | **17,150** | **0** | **0** | **0** | **72,660** |
| **1990** | 87 | موريتانيا | | | 9,050 | | | | |
| | 88 | مصر | | | | 6,625 | | | |
| | | | **0** | **0** | **9,050** | **6,625** | **0** | **0** | **15,675** |
| **1991** | | | - | - | - | - | - | - | - |
| **1992** | 89 | المغرب | | | 14,800 | | | | |
| | 90 | تونس | 3,675 | | | | | | |
| | | | **3,675** | **0** | **14,800** | **0** | **0** | **0** | **18,475** |
| **1993** | 91 | موريتانيا | | | 3,250 | | | | |
| | | | **0** | **0** | **3,250** | **0** | **0** | **0** | **3,250** |
| **1994** | 92 | اليمن | 11,340 | | | | | | |
| | 93 | موريتانيا | | | | 2,460 | | | |
| | 94 | الأردن | | | 7,980 | | | | |
| | 95 | الجزائر | | | 29,150 | | | | |
| | | | **11,340** | **0** | **37,130** | **2,460** | **0** | **0** | **50,930** |
| **1995** | 96 | اليمن | | 15,120 | | | | | |
| | 97 | تونس | 5,175 | | | | | | |
| | 98 | الأردن | | | 5,320 | | | | |
| | | | **5,175** | **15,120** | **5,320** | **0** | **0** | **0** | **25,615** |
| **1996** | 99 | الجزائر | | | 31,230 | | | | |
| | 100 | موريتانيا | | | 4,955 | | | | |
| | | | **0** | **0** | **36,185** | **0** | **0** | **0** | **36,185** |

## تابع : جدول (أ-1)

## القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء

## 2003 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

| السنة | رقم القرض | الدولة | تلقائي | عادي | ممتد | تعويضي | تسهيل تجاري | تصحيح هيكلي | اجمالي السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1997** | 101 | الأردن | | | | 2,660 | | | |
| | 102 | جيبوتي | | 367 | | | | | |
| | 103 | اليمن | | | 19,656 | | | | |
| | | | **0** | **367** | **19,656** | **2,660** | **0** | **0** | **22,683** |
| **1998** | 104 | الأردن | | | | | | 3,910 | |
| | 105 | اليمن | | | | | | 11,113 | |
| | | | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **15,023** | **15,023** |
| **1999** | 106 | الجزائر | | | | | | 30,605 | |
| | 107 | تونس | 5,175 | | | | | | |
| | 108 | المغرب | | | | | | 10,878 | |
| | 109 | تونس | | | | | | 5,072 | |
| | 110 | لبنان | 3,675 | | | | | | |
| | | | **8,850** | **0** | **0** | **0** | **0** | **46,555** | **55,405** |
| **2000** | 111 | جيبوتي | | | 245 | | | | |
| | 112 | لبنان | | | | | | 3,601 | |
| | 113 | موريتانيا | | | 4,000 | | | | |
| | 114 | المغرب | | | | 7,400 | | | |
| | 115 | مصر | | | | | | 23,153 | |
| | | | **0** | **0** | **4,245** | **7,400** | **0** | **26,754** | **38,399** |
| **2001** | 116 | الأردن | | | | | | 5,214 | |
| | 117 | المغرب | | | | | | 14,504 | |
| | 118 | مصر | | | | 15,750 | | | |
| | 119 | مصر | 23,625 | | | | | | |
| | 120 | تونس | | | | 3,450 | | | |
| | 121 | تونس | | | | | | 6,762 | |
| | | | **23,625** | **0** | **0** | **19,200** | **0** | **26,480** | **69,305** |
| **2002** | 122 | مصر | | | | | | 30,870 | |
| | 123 | جيبوتي | | | | | | 420 | |
| | 124 | لبنان | 3,675 | | | | | | |
| | | | **3,675** | **0** | **0** | **0** | **0** | **31,290** | **34,965** |
| **2003** | 125 | المغرب | | | | | | 11,100 | |
| | 126 | جيبوتي | | | 368 | | | | |
| | 127 | مصر | | | 55,125 | | | | |
| | | | **0** | **0** | **55,493** | **0** | **0** | **11,100** | **66,593** |
| | | | **293,925** | **104,567** | **278,944** | **99,085** | **64,730** | **157,202** | **998,453** |

## جدول رقم (أ-2)
## الدول المستفيدة من قروض الصندوق
## 2003-1978

| الدول المستفيدة من القروض التلقائية | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 3 | 9.030 |
| الجمهورية التونسية | 5 | 19.200 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 1 | 27.930 |
| جمهورية السودان | 5 | 11.100 |
| الجمهورية العربية السورية | 4 | 9.030 |
| جمهورية الصومال | 3 | 4.440 |
| جمهورية العراق | 4 | 87.090 |
| الجمهورية اللبنانية | 2 | 7.350 |
| جمهورية مصر العربية | 4 | 38.250 |
| المملكة المغربية | 10 | 29.550 |
| الجمهورية الاسلامية الموريتانية | 7 | 10.320 |
| الجمهورية اليمنية | 9 | 40.635 |
| | **57** | **293.925** |

| الدول المستفيدة من القروض الممتدة | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 2 | 13.300 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 2 | 60.380 |
| جمهورية السودان | 3 | 20.585 |
| جمهورية الصومال | 1 | 12.740 |
| جمهورية مصر العربية | 1 | 55.125 |
| المملكة المغربية | 3 | 63.800 |
| الجمهورية الاسلامية الموريتانية | 6 | 32.745 |
| الجمهورية اليمنية | 1 | 19.656 |
| جمهورية جيبوتي | 2 | 0.613 |
| | **21** | **278.944** |

| الدول المستفيدة من القروض العادية | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 1 | 5.320 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 1 | 41.640 |
| الجمهورية العربية السورية | 1 | 8.200 |
| المملكة المغربية | 1 | 6.250 |
| الجمهورية الاسلامية الموريتانية | 1 | 4.500 |
| الجمهورية اليمنية | 5 | 38.290 |
| جمهورية جيبوتي | 1 | 0.367 |
| | **11** | **104.567** |

| الدول المستفيدة من قروض التسهيل التجاري | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 3 | 4.620 |
| الجمهورية التونسية | 1 | 3.450 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 1 | 18.620 |
| الجمهورية العربية السورية | 1 | 3.000 |
| جمهورية العراق | 1 | 18.620 |
| المملكة المغربية | 1 | 2.500 |
| الجمهورية اليمنية | 3 | 13.920 |
| | **11** | **64.730** |

| الدول المستفيدة من القروض التعويضية | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 2 | 5.320 |
| الجمهورية التونسية | 1 | 3.450 |
| جمهورية السودان | 2 | 9.800 |
| جمهورية العراق | 1 | 27.000 |
| جمهورية مصر العربية | 2 | 22.375 |
| المملكة المغربية | 2 | 17.200 |
| الجمهورية الاسلامية الموريتانية | 2 | 4.920 |
| الجمهورية اليمنية | 2 | 9.020 |
| | **14** | **99.085** |

| الدول المستفيدة من قروض تسهيل التصحيح الهيكلي | عدد القروض | قيمة القروض (مليون د.ع.ح.) |
|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 2 | 9.124 |
| الجمهورية التونسية | 2 | 11.834 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 1 | 30.605 |
| جمهورية مصر العربية | 2 | 54.023 |
| المملكة المغربية | 3 | 36.482 |
| الجمهورية اليمنية | 1 | 11,113 |
| جمهورية جيبوتي | 1 | 0.420 |
| الجمهورية اللبنانية | 1 | 3.601 |
| | **13** | **157.202** |

## جدول (أ–3)
## نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
## إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل
## في نهاية كل من عام 2002 وعام 2003

(ألف دينار عربي حسابي)

| الدولة | نهاية عام 2002 | | | نهاية عام 2003 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة | رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل | نسبة مئوية (%) | رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة | رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل | نسبة مئوية (%) |
| الأردن | 6,879 | 5,320 | 129 | 4,671 | 5,320 | 88 |
| تونس | 12,240 | 6,900 | 177 | 7,135 | 6,900 | 103 |
| الجزائر | 24,039 | 41,640 | 58 | 8,750 | 41,640 | 21 |
| السودان* | 30,034 | 9,800 | 306 | 29,733 | 9,800 | 303 |
| الصومال | 14,877 | 3,920 | 380 | 14,877 | 3,920 | 380 |
| العراق | 49,850 | 41,640 | 120 | 49,850 | 41,640 | 120 |
| المغرب | 22,555 | 14,800 | 152 | 18,604 | 14,800 | 126 |
| موريتانيا | 4,332 | 4,920 | 88 | 3,126 | 4,920 | 64 |
| اليمن | 15,233 | 15,120 | 101 | 11,401 | 15,120 | 75 |
| جيبوتي | 608 | 245 | 248 | 608 | 245 | 248 |
| لبنان | 6,556 | 4,900 | 134 | 5,115 | 4,900 | 104 |
| مصر | 88,767 | 31,500 | 282 | 87,381 | 31,500 | 277 |
| **المجموع** | **275,970** | **180,705** | **153** | **241,251** | **180,705** | **134** |

* يبين هذا الجـــدول رصيد أصل القروض النظامية القائمة بذمة الدول المقترضة. وبالنسبة للسودان، فقد تم في إطار تسوية المتأخرات إعادة هيكلة رصيد القروض ورسملة جزء من الفوائد المتراكمة عليها بحيث بلغ رصيد المديونيـــة المعاد هيكلتها 69,603 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبـــر 2003 (65,260 ألف دينار عربي حسابي في 31 ديسمبر 2002).

## جدول (أ–4)
## إجمالي التزامات القروض القائمة
## خلال الفترة 1978–2003

(ألف دينار عربي حسابي)

| نهاية العام | القائمة بالذمة (غير المسددة) | غير المسحوبة | المجمـوع |
|---|---|---|---|
| **1978** | 6,563 | 0 | 6,563 |
| **1979** | 18,062 | 5,000 | 23,062 |
| **1980** | 42,187 | 6,500 | 48,687 |
| **1981** | 68,674 | 34,160 | 102,834 |
| **1982** | 111,700 | 18,033 | 129,733 |
| **1983** | 193,037 | 5,550 | 198,587 |
| **1984** | 183,423 | 5,965 | 189,388 |
| **1985** | 181,759 | 5,965 | 187,724 |
| **1986** | 183,843 | 11,715 | 195,558 |
| **1987** | 157,451 | 10,215 | 167,666 |
| **1988** | 213,717 | 12,767 | 226,484 |
| **1989** | 242,041 | 41,699 | 283,740 |
| **1990** | 233,379 | 10,950 | 244,329 |
| **1991** | 198,641 | 14,800 | 213,441 |
| **1992** | 179,467 | 10,000 | 189,467 |
| **1993** | 151,131 | 11,320 | 162,451 |
| **1994** | 167,985 | 35,465 | 203,450 |
| **1995** | 177,562 | 34,166 | 211,728 |
| **1996** | 186,905 | 31,348 | 218,253 |
| **1997** | 206,697 | 24,598 | 231,295 |
| **1998** | 199,314 | 28,099 | 227,413 |
| **1999** | 229,129 | 34,729 | 263,858 |
| **2000** | 250,459 | 25,957 | 276,416 |
| **2001** | 278,997 | 21,633 | 300,630 |
| **2002** | 275,970 | 2,210 | 278,180 |
| **2003** | 241,251 | 35,537 | 276,788 |

## جدول (أ–5)
## بيان رأس المال المدفوع والقروض
## 31 ديسمبر 2003

(ألف دينار عربي حسابي)

| السنة | إجمالي رأس المال المدفوع | رأس المال المدفوع بالعملات الوطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء | رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل | القروض المقدمة خلال العام | أرصدة القروض المقدمة (بما في غير (المسحوب * | أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة ** | نسبة أرصدة القروض المقدمة بما فيها غير) المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل | نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1978** | 67,041 | (4,966) | 62,075 | 6,563 | 6,563 | 6,563 | 10.57 | 10.57 |
| **1979** | 118,366 | (4,966) | 113,400 | 16,500 | 23,062 | 18,062 | 20.34 | 15.93 |
| **1980** | 131,546 | (5,226) | 126,320 | 11,750 | 48,687 | 42,187 | 38.54 | 33.40 |
| **1981** | 151,370 | (5,226) | 146,144 | 78,615 | 102,834 | 68,674 | 70.36 | 46.99 |
| **1982** | 229,810 | (5,326) | 224,484 | 31,440 | 129,733 | 111,700 | 57.79 | 49.76 |
| **1983** | 248,090 | (5,326) | 242,764 | 80,925 | 198,587 | 193,037 | 81.80 | 79.52 |
| **1984** | 268,250 | (5,326) | 262,924 | 16,300 | 189,388 | 183,423 | 72.03 | 69.76 |
| **1985** | 295,390 | (5,326) | 290,064 | 50,955 | 187,724 | 181,759 | 64.72 | 62.66 |
| **1986** | 312,790 | (5,326) | 307,464 | 33,555 | 195,558 | 183,843 | 63.60 | 59.79 |
| **1987** | 290,190 | (5,326) | 284,864 | 24,570 | 167,666 | 157,451 | 58.86 | 55.27 |
| **1988** | 289,790 | (5,326) | 284,464 | 121,037 | 226,484 | 213,717 | 79.62 | 75.13 |
| **1989** | 311,840 | (5,326) | 306,514 | 73,740 | 283,740 | 242,041 | 92.57 | 78.97 |
| **1990** | 311,840 | (5,326) | 306,514 | 15,675 | 244,329 | 233,379 | 79.71 | 76.14 |
| **1991** | 323,840 | (5,326) | 318,514 | 0 | 213,441 | 198,641 | 67.01 | 62.36 |
| **1992** | 323,840 | (5,326) | 318,514 | 18,475 | 189,467 | 179,467 | 59.48 | 56.35 |
| **1993** | 323,840 | (5,326) | 318,514 | 3,250 | 162,451 | 151,131 | 51.00 | 47.45 |
| **1994** | 323,840 | (5,326) | 318,514 | 63,420 | 203,450 | 167,985 | 63.87 | 52.74 |
| **1995** | 323,840 | (5,326) | 318,514 | 25,615 | 211,728 | 177,562 | 66.47 | 55.75 |
| **1996** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 36,185 | 218,253 | 186,905 | 68.47 | 58.64 |
| **1997** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 22,684 | 231,295 | 206,697 | 72.56 | 64.84 |
| **1998** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 15,023 | 227,413 | 199,314 | 71.34 | 62.53 |
| **1999** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 55,405 | 263,858 | 229,129 | 82.78 | 71.88 |
| **2000** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 38,399 | 276,416 | 250,459 | 86.72 | 78.57 |
| **2001** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 69,305 | 300,630 | 278,997 | 94.31 | 87.53 |
| **2002** | 324,090 | (5,331) | 318,759 | 34,965 | 278,180 | 275,970 | 87.27 | 86.58 |
| **2003** | 324,340 | (5,336) | 319,004 | 66,592 | 276,788 | 241,251 | 86.77 | 75.63 |

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

## جدول (أ-6)
## أسعار الفائدة على القروض
## كما في 31 ديسمبر 2003

| | أجل 6 أشهر | أجل 3 سنوات | أجل 4 سنوات | أجل 5 سنوات | أجل 7 سنوات |
|---|---|---|---|---|---|
| **ديسمبر 2003** | %2.80 | %4.07 | %4.39 | %4.64 | %4.99 |
| **نوفمبر 2003** | %2.76 | %3.93 | %4.27 | %4.53 | %4.92 |
| **أكتوبر 2003** | %2.64 | %3.48 | %3.82 | %4.11 | %4.53 |
| **سبتمبر 2003** | %2.68 | %3.98 | %4.36 | %4.64 | %5.03 |
| **أغسطس 2003** | %2.66 | %3.78 | %4.14 | %4.44 | %4.85 |
| **يوليو 2003** | %2.60 | %3.15 | %3.45 | %3.71 | %4.14 |
| **يونيو 2003** | %2.69 | %3.12 | %3.40 | %3.65 | %4.05 |
| **مايو 2003** | %2.76 | %3.41 | %3.73 | %4.00 | %4.40 |
| **أبريل 2003** | %2.74 | %3.39 | %3.71 | %3.98 | %4.39 |

وقبل ذلك كانت معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء على النحو الآتي :

| | القرض التلقائي | القروض العادية والممتدة | القرض التعويضي | قرض تسهيل التصحيح الهيكلي |
|---|---|---|---|---|
| **- معدلات أسعار الفائدة ما قبل سنة 2000** | %2.74 | %2.74 | %2.74 | %2.74 |
| **- معدلات أسعار الفائدة خلال سنة 2000-2002** | %4.00 | %5.00 | %4.75 | %4.75 |

# جداول عامة

## جدول (ب-1)
## رأس المال كما في 31 ديسمبر 2003

(مليون دينار عربي حسابي)

| | الدولـــــــــــة | رأس المال المكتتب به | رأس المال المدفوع | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | بعملات قابلة للتحويل | بعملات وطنية | المجموع |
| 1 | المملكة الاردنية الهاشمية | 5.400 | 5.320 | 0.080 | 5.400 |
| 2 | دولة الإمارات العربية المتحدة | 19.200 | 18.900 | 0.300 | 19.200 |
| 3 | مملكة البحرين | 5.000 | 4.920 | 0.080 | 5.000 |
| 4 | الجمهورية التونسية | 7.000 | 6.900 | 0.100 | 7.000 |
| 5 | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 42.400 | 41.640 | 0.760 | 42.400 |
| 6 | المملكة العربية السعودية | 48.400 | 47.640 | 0.760 | 48.400 |
| 7 | جمهورية السودان | 10.000 | 9.800 | 0.200 | 10.000 |
| 8 | الجمهورية العربية السورية | 7.200 | 7.120 | 0.080 | 7.200 |
| 9 | جمهورية الصومال | 4.000 | 3.920 | 0.080 | 4.000 |
| 10 | جمهورية العراق | 42.400 | 41.640 | 0.760 | 42.400 |
| 11 | سلطنة عمان | 5.000 | 4.920 | 0.080 | 5.000 |
| 12 | دولة قطر | 10.000 | 9.800 | 0.200 | 10.000 |
| 13 | دولة الكويت | 32.000 | 31.500 | 0.500 | 32.000 |
| 14 | الجمهورية اللبنانية | 5.000 | 4.900 | 0.100 | 5.000 |
| 15 | الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى | 13.440 | 13.254 | 0.186 | 13.440 |
| 16 | جمهورية مصر العربية | 32.000 | 31.500 | 0.500 | 32.000 |
| 17 | المملكة المغربية | 15.000 | 14.800 | 0.200 | 15.000 |
| 18 | الجمهورية الإسلامية الموريتانية | 5.000 | 4.920 | 0.080 | 5.000 |
| 19 | الجمهورية اليمنية | 15.400 | 15.120 | 0.280 | 15.400 |
| 20 | دولة فلسطين * | 2.160 | - | - | - |
| 21 | جمهورية جيبوتي | 0.250 | 0.245 | 0.005 | 0.250 |
| 22 | جمهورية القمر المتحدة | 0.250 | 0.245 | 0.005 | 0.250 |
| | **المجمـــــوع** | **326.500** | **319.004** | **5.336** | **324.340** |

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة ألف دينار 250 عربي حسابي وحصة جمهورية القمر المتحدة البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

## جدول (ب-2)

## التدريب خلال عام 2003

| الدولة | إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي تونس (م) | مكافحة غسيل الأموال (م) | الرقابة على المصارف | سياسات إصلاح القطاع المالي - الجزائر | بناء وتحليل مؤشر الأسعار (م) | حلقة عمل إدارة الدين العام (م) | البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م) | الإحصاءات النقدية والمالية (م) | إدارة المحافظ الاستثمارية | إدارة المصروفات العامة (م) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 2 | 2 | 2 | 0 | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| الإمارات | 3 | 4 | 3 | 0 | 1 | 0 | 3 | 0 | 1 | 2 |
| البحرين | 0 | 3 | 3 | 0 | 2 | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| تونس | 12 | 2 | 2 | 4 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 1 |
| الجزائر | 2 | 0 | 1 | 18 | 2 | 1 | 2 | 2 | 0 | 1 |
| جيبوتي | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 |
| السعودية | 2 | 4 | 2 | 0 | 2 | 3 | 3 | 2 | 2 | 1 |
| السودان | 1 | 2 | 2 | 0 | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| سورية | 1 | 1 | 3 | 0 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 | 2 |
| الصومال | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 2 | 2 | 1 | 1 |
| العراق | 1 | 1 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| عُمان | 2 | 0 | 0 | 0 | 1 | 2 | 2 | 2 | 3 | 3 |
| فلسطين | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 2 | 1 |
| قطر | 0 | 0 | 2 | 0 | 3 | 3 | 3 | 1 | 1 | 3 |
| القمر المتحدة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 |
| الكويت | 1 | 2 | 2 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| لبنان | 1 | 1 | 3 | 0 | 1 | 2 | 2 | 2 | 2 | 3 |
| ليبيا | 2 | 2 | 2 | 4 | 0 | 3 | 2 | 2 | 2 | 0 |
| مصر | 0 | 1 | 3 | 0 | 1 | 2 | 1 | 0 | 2 | 1 |
| المغرب | 1 | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 2 | 1 | 2 |
| موريتانيا | 2 | 2 | 2 | 4 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 1 |
| اليمن | 1 | 2 | 2 | 0 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 2 |
| **المجموع** | **35** | **32** | **37** | **30** | **29** | **35** | **37** | **32** | **35** | **34** |

م) مشتركة مع صندوق النقد الدولي

عدد المشاركين في دورات عام 2003، 301 مشارك.

عدد المشاركين في حلقة العمل في عام 2003، 35 مشارك.

## جدول (بـ–3)

### (أ) – الدورات خلال الفترة 1981 – 2003

| السنة | عدد الدورات | عدد المشاركين |
|---|---|---|
| **1988 - 1981** | 12 | 267 |
| **1989** | 3 | 90 |
| **1990** | 5 | 131 |
| **1991** | 2 | 65 |
| **1992** | 4 | 130 |
| **1993** | 6 | 190 |
| **1994** | 5 | 152 |
| **1995** | 6 | 188 |
| **1996** | 6 | 180 |
| **1997** | 6 | 181 |
| **1998** | 6 | 186 |
| **1999** | 8 | 273 |
| **2000** | 8 | 272 |
| **2001** | 11 | 375 |
| **2002** | 10 | 343 |
| **2003** | 9 | 302 |
| **المجموع** | **107** | **3,325** |

### (بـ) – حلقات العمل خلال الفترة 1995 – 2003

| السنة | عدد حلقات العمل | عدد المشاركين |
|---|---|---|
| **1995** | 1 | 16 |
| **1996** | 1 | 21 |
| **1997** | 1 | 26 |
| **1998** | 1 | 28 |
| **1999** | 1 | 29 |
| **2000** | 1 | 37 |
| **2001** | 2 | 60 |
| **2002** | - | - |
| **2003** | 1 | 35 |
| **المجموع** | **9** | **252** |

# جدول خطوط الائتمان- برنامج تمويل التجارة العربية

## جدول (بـ-4)
## خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

| السنة | عدد خطوط الائتمان | القيمة | المسحوب | المسدد | الرصيد القائم |
|---|---|---|---|---|---|
| **1991** | 4 | 7,948 | 3,300 | 0 | 3,300 |
| **1992** | 15 | 47,497 | 30,432 | 14,560 | 19,172 |
| **1993** | 15 | 54,665 | 32,885 | 24,262 | 27,795 |
| **1994** | 22 | 70,721 | 30,520 | 35,030 | 23,285 |
| **1995** | 22 | 86,089 | 69,674 | 13,478 | 79,481 |
| **1996** | 28 | 142,640 | 87,872 | 59,796 | 107,557 |
| **1997** | 31 | 220,345 | 202,830 | 134,061 | 176,326 |
| **1998** | 30 | 375,381 | 334,924 | 266,360 | 244,891 |
| **1999** | 27 | 321,250 | 273,499 | 300,260 | 218,130 |
| **2000** | 31 | 427,927 | 332,518 | 282,245 | 268,403 |
| **2001** | 24 | 338,150 | 506,728 | 443,391 | 331,742 |
| **2002** | 24 | 398,500 | 499,299 | 494,769 | 336,272 |
| **2003** | 37 | 550,000 | 545,087 | 541,244 | 340,115 |
| **المجموع** | **310** | **3,041,113** | **2,949,570** | **2,609,455** | **340,115** |

# التنظيم والإدارة

## الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

## مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

| الدول الأعضاء | | المحافظون ونواب المحافظين |
|---|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور أمية طوقان [1] |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش<br>معالي سلطان بن ناصر السويدي |
| مملكة البحرين | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور عبد الله حسن سيف<br>سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة |
| الجمهورية التونسية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور محمد الدواس<br>سعادة سمير إبراهيمي |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي عبد اللطيف بن أشنهو [2]<br>سعادة الدكتور محمد لكصاسي |
| جمهورية جيبوتي | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي ياسين علمي بوح<br>سعادة رشيد حسن صابان |
| المملكة العربية السعودية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف<br>معالي الشيخ حمد السياري |
| جمهورية السودان | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الزبير أحمد الحسن<br>معالي الدكتور صابر محمد حسن |
| الجمهورية العربية السورية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور غسان الرفاعي<br>سعادة الدكتور محمد بشار كبارة |

| الدول الأعضاء | | المحافظون ونواب المحافظين |
|---|---|---|
| جمهورية الصومال | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي حسين محمود شيخ حسين<br>سعادة محمود محمد علسو |
| جمهورية العراق [3] | المحافظ<br>نائب المحافظ | |
| سلطنة عُمان | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي أحمد بن عبد النبي مكي<br>سعادة حمود بن سنجور بن هاشم الزدجالي |
| دولة فلسطين | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي سعيد توفيق خوري<br>سعادة الدكتور صالح جلاد |
| دولة قطر | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي يوسف حسين كمال<br>سعادة عبد الله بن خالد العطية |
| جمهورية القمر المتحدة [4] | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي مولانا شريف<br>سعادة علي ناصور |
| دولة الكويت | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي محمود عبد الخالق النوري [5]<br>معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح |
| الجمهورية اللبنانية | المحافظ<br>نائب المحافظ | سعادة رياض سلامة [6] |
| الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور أحمد أمنيسي عبد الحميد<br>سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي |
| جمهورية مصر العربية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة [7]<br>سعادة الدكتور حاتم القرنشاوي |
| المملكة المغربية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي الدكتور فتح الله ولعلو<br>معالي عبد اللطيف الجواهري [8] |
| الجمهورية الإسلامية الموريتانية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي أحمد سالم ولد التباخ [9]<br>سعادة محمد عبد الرحمن ولد علي |
| الجمهورية اليمنية | المحافظ<br>نائب المحافظ | معالي علوي صالح السلامي<br>معالي أحمد عبد الرحمن السماوي |

1) لم يتم تسمية نائب المحافظ حتى تاريخ 31 ديسمبر 2003 خلفاً لسعادة الدكتور محمد أبو حمور.
2) اعتباراً من مايو 2003 خلفاً لمعالي محمد ترباش.
3) لم يتم تسمية المحافظ ونائب المحافظ حتى تاريخ 31 ديسمبر 2003.
4) استكملت جمهورية القمر المتحدة شروط عضويتها في الصندوق اعتباراً من إبريل 2003 وتم تسمية المحافظ ونائب المحافظ.
5) اعتباراً من يوليو 2003 خلفاً لمعالي الشيخ الدكتور محمد الصباح سالم الصباح الذي خلف معالي الدكتور يوسف حمد الإبراهيم.
6) لم يتم تسمية نائب المحافظ حتى تاريخ 31 ديسمبر 2003، خلفاً لسعادة فهيم محمد معضاد.
7) اعتباراً من ديسمبر 2003 خلفاً لمعالي الدكتور محمود أبوالعيون.
8) اعتباراً من مايو 2003 خلفاً لمعالي محمد السقاط.
9) اعتباراً من يونيو 2003 خلفاً لمعالي باصيدو موسى الذي خلف معالي يحيى العتيق.

**مجلس المديرين التنفيذيين**

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

| المديرون التنفيذيون | الدولة/الدول التي يمثلونها | القوة التصويتية (%) |
|---|---|---|
| سعادة الدكتور جاسم المناعي | المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين | |
| سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي [1] | المملكة العربية السعودية | 12.75 |
| سعادة عبد الحق بجاوي | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 11.28 |
| _____ [2] | جمهورية العراق | *11.28 |
| سعادة ممدوح موسى إمام حبسه (مصر) | جمهورية مصر العربية<br>الجمهورية اليمنية<br>جمهورية السودان *<br>جمهورية الصومال*<br>جمهورية جيبوتي<br>جمهورية القمر المتحدة [3] | 20.64 |
| سعادة عبد الأمير بن سعيد بن محمد (عُمان) | دولة قطر<br>مملكة البحرين<br>سلطنة عُمان | 7.64 |
| سعادة الدكتور محمد بشار كبارة (سورية) | الجمهورية العربية السورية<br>المملكة الأردنية الهاشمية<br>الجمهورية اللبنانية<br>دولة فلسطين | 8.50 |

| المديرون التنفيذيون | الدولة/الدول التي يمثلونها | القوة التصويتية (%) |
|---|---|---|
| سعادة أحمد ولد سيديا (موريتانيا) | المملكة المغربية<br>الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى<br>الجمهورية التونسية<br>الجمهورية الإسلامية الموريتانية | 13.56 |
| سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات) | دولة الكويت<br>دولة الإمارات العربية المتحدة | 14.35 |

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

1) اعتباراً من أول يناير خلفاً لسعادة إبراهيم بن محمد المفلح.
2) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.
3) اعتباراً من 3 مارس 2003.

**المدير العام والموظفون**

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.